جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص :تقنيات كمية مطبقة

موضوع المذكرة :

واقع و آفاق التشغيل في ولاية مستغانم

دراسة قياسية خلال الفترة 2009-2013 لوكالة القرض المصغر بولاية مستغانم

من إعداد الطالبة :

- سعدي زهيرة

تحت إشراف الأستاذ :

- يخلف عبد الله

لجنة المناقشة :

-الأستاذ/ بن عامر مصطفى (مساعد أ – جامعة مستغانم) – رئيسا –

– الأستاذ/ يخلف عبد الله (مساعد أ– جامعة مستغانم) – مقررا–

– الأستاذ / شهيدة عبد الله (مساعد أ – جامعة مستغانم) – مناقشا–

السنة الجامعية :2014-2015

اهداء

إلى المولى القدير أهدي عملي، والى والدي أهدي ثمرة جهدي المتواضع مع دعائي لهما بطول العمر

إلى كل أفراد أسرتي فطيمة خيرة أمينة محمد رشيدة نور الدين والى زوجة أخي أسماء

إلى صاحب القلب الكبير جدي الغالي

إلى أجمل وجوه البراءة في بيتنا عبد الهادي ندير إسلام نسرين نجيب و محمد فاروق

إلى أروع صديقة التي كانت نعم السند ظلي الذي لا يفارقني رقية

إلى كل الأصدقاء أهدي عملي

وفي الأخير أهدي عملي إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل

إلى كل هؤلاء أهدي عملي

زهيرة سعدي

شكر و تقدير

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف يخلف عبد الله شكر يكلله اعتراف بالجميل

على كل معلوماته التي أفادنا بها ونصائحه وتوجيهاته التي كانت نورا لعملي

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل أستاذ وجهني إلى الصواب والى موظفي مكتبة العلوم الاقتصادية والتسيير

بجامعة عبد الحميد بن باديس

شكرا إلى كل من ساهم ولو بالقليل في انجاز هذا العمل

الإهداء

تشكر و تقدير

ملخص

جدول المحتويات

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الاختصارات و الرموز

مقدمة

الفصل الأول : الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر

تمهيد 6

المبحث الأول : ماهية التشغيل في الجزائر 7

المطلب الأول : مفهوم التشغيل و البطالة 7

المطلب الثاني : تطور التشغيل و البطالة في الجزائر 8

المطلب الثالث: اثار مستوى التشغيل 10

المبحث الثاني: أبعاد سياسة التشغيل و أطرها القانونية و التنظيمية 13

المطلب الأول:الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل في الجزائر 13

المطلب الثاني: الأطر القانونية و التنظيمية لسياسة التشغيل 14

المطلب الثالث:أهداف سياسة التشغيل 16

خلاصة 18

الفصل الثاني :واقع التشغيل في الجزائر

تمهيد 20

المبحث الأول : سياسة مواجهة البطالة ضمن برنامج تشغيل الشباب و إدماجه 21

المطلب الأول:سياسة مواجهة مشكلة البطالة 21

المطلب الثاني: برنامج تشغيل الشباب و عقود ما قبل التشغيل 24

المطلب الثالث: برنامج الإدماج المهني للشباب 28

المبحث الثاني:معوقات و عوامل نجاح سياسة التشغيل 31

المطلب الأول: تحديات ومعوقات سياسة التشغيل 31

المطلب الثاني: عوامل تفعيل و نجاح سياسة التشغيل 32

المطلب الثالث: نتائج سياسة التشغيل في الجزائر 34

خلاصة **37**

الفصل الثالث:دراسة قياسية تنبؤية حول القرض المصغر بولاية مستغانم

(حالة وكالة القرض المصغر بمستغانم)

تمهيد **38**

المبحث الأول:لمحة تاريخية عن وكالة القرض المصغر **39**

المطلب الأول:تعريف الوكالة **39**

المطلب الثاني:أنواع القروض المقدمة **39**

المطلب الثالث: الشروط المتوفرة في المستفيدين من القرض **40**

المبحث الثاني: طريقة بوكس – جنكيز لتحليل السلسلة الزمنية العشوائية **41**

المطلب الأول:خصائص السلسلة الزمنية **41**

المطلب الثاني: نماذج السلسلة العشوائية المستقرة (ARMA) **43**

المطلب الثالث: المراحل المتبعة في منهجية بوكس جنكيز **45**

المبحث الثالث: التنبؤ بتقديم قروض من طرف الوكالة **47**

المطلب الأول: طبيعة السلسلة و الكشف عن المركبات **47**

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلسلة **50**

المطلب الثالث: تحديد نموذج (ARMA(p ، q للسلسلة **53**

المطلب الرابع :قياس جودة التنبؤ **58**

خلاصة **60**

خاتمة **61**

قائمة المراجع **64**

قائمة الملاحق **68**

قائمة الأشكال

الرقم التسلسلي للشكل	عنوان الشكل	الصفحة
2–1	شكل بياني للمترشحين المسجلين في عقود ما قبل التشغيل	27
2–2	شكل بياني للحصيلة المالية للادماج المهني للشباب	30
3–1	المراحل المتبعة في منهجية BOX JENKINX	46
3–2	منحنى السلسلة الغير مستقرة	50
3–3	منحنى AC و PAC للسلسة	**51**
3–4	منحنى السلسلة المستقرة	52
3–5	منحنى AC و PAC للسلسة	**53**
3–6	منحنى AC و PAC لدراسة البواقي	**56**
3–7	اختبار طبيعة التوزيع لبواقي النموذج المقدر	57

قائمة الجداول

الرقم التسلسلي للجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2009	9
1-2	نسبة مؤشرات البطالة في الجزائر لسنة 2009	10
2-1	تطور المرشحين المسجلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل	26
2-2	الحصيلة المالية لجهاز الإدماج المهني للشباب 1990 -1994	29
2-3	معدل البطالة في الجزائر حتى 2010	35
3-1	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري للسلسلة	47
3-2	اختبار ديكي فولر باستعمال 3 نماذج	51
3-3	نتائج ديكي فولر بعد إجراء الفروقات الأولى	52
3-4	تقدير معالم النموذج ARMA	54
3-5	قيمة التنبؤ	58

قائمة الاختصارات و الرموز

الإختصار / الرمز	الدلالة بالفرنسية	الدلالة بالعربية
OCDE	-Organisation de coopération et de dévelopement	–منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
DAIP	- Dispositif d'aide a l'insertion professionnelle	-جهاز دعم الإدماج المهني.
ANSEJ	Agence nationale de soution l'emploi de jeunes	-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
CNAC	- Caise nationale d'assurance chomage	-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

تمهيد :

تشكل سياسة التشغيل مشكلة عويصة تواجهها كل دول العالم متقدمة كانت أو نامية و هي تشكل تحديا اقتصاديا و اجتماعيا جسيما في الجزائر لذا سنتناول في هذا الفصل ماهية التشغيل و الأبعاد و الأطر القانونية لسياسة التشغيل من خلال مبحثين فالمبحث الأول نتعرف من خلاله إلى مفاهيم متعلقة بالبطالة و التشغيل و آثار مستوى التشغيل أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى الأبعاد و الأطر القانونية و التنظيمية لسياسة التشغيل و أهدافها .

وسوف نحاول التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : ماهية التشغيل في الجزائر

المبحث الثاني : أبعاد سياسة التشغيل و أطرها القانونية والتنظيمية

المبحث الأول : ماهية التشغيل في الجزائر

يعد مفهومي البطالة و التشغيل من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث الدراسة و التحليل، سوف نتعرف في هذا المبحث على التشغيل و البطالة في الجزائر وآثار مستوى التشغيل .

المطلب الأول :مفهوم التشغيل و البطالة

أولا :مفهوم التشغيل

لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث أنه عكس البطالة كما أنه لا يعني العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في العمل و ضمان التعيين و المرتب للعامل تبعا لاختصاصه و مؤهلاته و التي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها كما أن التشغيل يعني الحق للعامل في المشاركة و التمثيل في المنظمات الجماعية و حقه في الخدمات الاجتماعية و على هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير و ترقية العمل.
كما أن للتشغيل عدة تعاريف نذكر منها : [1]

– استعمال جزء من عمل اجتماعي يقوم به الفرد و هذا مناسب لمنصب عمل و أيضا استخدام قوة العمل التي تتعارض مع البطالة و الاستخدام غير الكامل و الجزئي لقوة العمل و بالتالي فإن التشغيل يتعلق بتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن ؛

– فالتشغيل إذن هو استخدام قوة العمل لمختلف الأنشطة الاقتصادية حيث يشترط أن يشارك الشخص المشغل في العمل و أن يكون له الحق في رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين و التدريب و كذا حقه في امتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي بما في ذلك الترقية و حق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية و التأمين و التقاعد حسب الشروط التي يحددها قانون العمل .

[11] مقدم زينة ،**أثر الإصلاحات الإقتصادية على التشغيل و البطالة في الجزائر** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ،جامعة عبد الحميد بن باديس،2013/2012 ،ص 7.

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE)، سياسة التشغيل : "في مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج.[1]

ثانيا :مفهوم البطالة

ـ يمكن أن تعرف البطالة بأنها : عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان ذهنيا،أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال،سواء كانت عدم الممارسة الناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غير إرادية؛ [2]

ـ من وجهة نظر اقتصادية، البطالة تعني أن عرض العمل هو أكبر من طلب العمل من المستخدمين فهو يسبب انفصالا لسوق العمل؛ [3]

ـ عدد الأشخاص القادرين على العمل و لا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي ؛[4]

ـ الفرق ما بين كمية العمل المعروضة و كمية العمل المأجورة ؛[5]

ـ حالة وجود أشخاص راغبين في العمل و قادرين عليه و باحثون عنه لكن لم يجدوه .[6]

المطلب الثاني :تطور التشغيل و البطالة في الجزائر

لقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30 %، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عايشتها خلال هذه الفترة والتي أتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط قد أدت إلى بروز إختلالات كبيرة في

[1]– عبد القادر زياني ، شركات متعددة الجنسيات و أثرها على التشغيل ،

http://algerianexpert.maktoobblog.com/date/2015/03

[2] -أسامة السيد عبد السميع،**مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية** ،الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي ،مصر،2008،ص9 .

[3] -راضي نورالدين،**التشغيل و البطالة في الجزائر**،دار الغرب للنشر و التوزيع،الجزائر،2009،ص75 .

[4]- عبد الرحمن يسرى أحمد،**النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية**،الدار الجامعية ،الإسكندرية،الطبعة الثانية،2004،ص205 .

[5]- محد طاقة و حسين عجلان حسن،اقتصاديات العمل،إسراء للنشر و التوزيع ،الأردن،الطبعة الأولى،2008،ص141 .

[6]- متحت القريشي،اقتصاديات العمل،دار الوائل للنشر،الأردن،الطبعة الأولى،2007،ص183 .

سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل.[1]

إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال.

الديوان الوطني للإحصاء يؤكد أن نسبة البطالة في بداية سنة 2009 هي 13,8% و يؤكد نفس الديوان أن معدل البطالة إلى غاية نهاية شهر أكتوبر من نفس السنة هو 10,2% و لقد كانت هذه البطالة تصيب الفئات الشابة من المجتمع ، إن تفاقم ظاهرة البطالة مسا كل الفئات الاجتماعية لا سيما الشباب و أصحاب الشهادات العلمية فمن مجموع العاطلين عن العمل و أن أكثر من 73% منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة و نظرا لتفاقم الوضع و ديمومته أصبحت قضية خلق مناصب الشغل في الجزائر هي لب كل سياسات التنمية المتجهة ، ذلك أن هذا الوضع هو نتاج الأزمات المتوالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في الثمانينات .[2]

تتميز البطالة في الاقتصاد الجزائري بتنوع أشكالها فمنها : البطالة الاحتكارية ، الهيكلية ،الاحتكاكية و الدورية كما أن هناك أنواع أخرى للبطالة .[3]

تشير البيانات الإحصائية المبينة في الجدول (1) إلى ارتفاع نسبة البطالة في التسعينات حيث انتقلت من 24.36%سنة 1994 إلى أكثر من 29 %سنة 1997 ثم 29.2 %سنة 1999 ثم انخفضت إلى25% سنة 2002 ثم إلى 12.3 %سنة 2006 لتصل إلى 10.2 %في نهاية 2009 أنظر الجدول :[4]

الجدول (1–1) :نسبة تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2009 (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة%	29,77	27,30	25,00	23,70	17,70	15,30	12,30	18,80	11,30	10,20

المصدر:الديوان الوطني للاحصاء بتاريخ 2015/03/12

[1]- مولاي لخضر عبد الرزاق،**تقييم أداء سياسة الشغل في الجزائر**،2000 –2011،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر،ص195 .

[2]- مقدم زينة،مرجع سبق ذكره،ص67 .

[3]- محمد نبيل جامع،**البطالة قنبلة موقوتة فك شفراتها و حديث مع الشباب**،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2008،ص46 .

[4] - :CNES,commission « perpectives de développement economique et social ,rapport regards sur la politique monétaire en algerie2005 ,p152

الجدول(2-1) : نسبة بعض مؤشرات البطالة في الجزائر لسنة 2009 (%)

البيان	معدل البطالة	عدد العاطلين عن العمل بالألف	معدل البطالة بين الذكور	معدل البطالة بين الإناث	نسبة النساء بين العاطلين	نسبة الشباب بين العاطلين	نسبة الجامعيين العاطلين	نسبة العاطلين طالبين العمل لأول مرة	نسبة العاطلين لأكثر من سنة
2009	%10,2	1072	%8,6	%18,1	%29,9	%43,6	%20	%38	%66,4

المصدر : مولاي لخضر عبد الرزاق،تقييم أداء سياسة الشغل في الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح ،200 -2011 ،ص200

المطلب الثالث:اثار مستوى التشغيل

أولا : أثر سياسة سعر الصرف على مستوى التشغيل

إن انخفاض سعر الصرف للدينار الجزائري في مواجهة العملات الأجنبية أدى إلى زيادة كل من تكلفة الاستثمار و تكلفة الإنتاج و ذلك كله يحد من نمو الاستثمارات التوسيع فيها و من ثم عدم قدرة الاقتصاد على خلق المزيد من فرص العمل الجديدة و ارتبطت مسألة سعر الصرف بحجم الديون الخارجية و تسديدها على المدى الطويل و على غرار كل الأسعار يلعب سعر الصرف دورا تخصيصي ، و من المفروض أن يلعب تحديده الحر من صرف السوق دور مؤشر التخصص و بالتالي مؤشر التنافسية ، و من خلال سعر الصرف الحقيقي على نحو ما تسفر عنه السوق ، يقتضي إلى الكشف عن المزايا التنافسية الحقيقية التي يمكن أن تحددها بمجمل المنتجات التنافسية لأي بلد ، و بالتالي يمكن الاحتفاظ بها دون اللجوء لأي شكل من أشكال الحماية ، و لا ينظر أنصار الصرف الحقيقي اللجوء إلى الإحلال محل الاستيراد إلا في هذا الإطار ، إلا إذا تم اللجوء للإحلال الإجباري الذي سترافقه لا محالة تكاليف التوتر ، حسب تأكيدهم .[1]

[1]- مدني بن شهرة ،**الإصلاحات الاقتصادية و سياسة التشغيل** ،دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى،2009 ،عمان، ص 32 .

و على خلاف ذلك يحدث رفع قيمة العملة بشكل مفرط أثرا سلبيا على تخصص الموارد و عكس ميزان المدفوعات و ينافى هذا الأثر سياسة الاستدانة التي تفرض ضرورة تحقيق فائض تجاري على المدى البعيد .

إذا حاولنا التحكم في هذه الآثار بوضع قيود في مجال الصرف و سياسات تعريفية ، فإننا نساهم بذلك في تشجيع انتشار السوق الموازية و هروب رؤوس الأموال ، و من المفروض أن انخفاض قيمة العملة يسمح مبدئيا بوضع حد لهذه الحالة .

و لقد انخفضت قيمة الدينار بنسبة 7.3 % في شهر مارس 1994 م و ب 40.17 % في شهر أفريل من نفس السنة ، هذا الانخفاض المعلن من قبل الدولة أدى إلى تقارب الانخفاض في السوق الموازية حيث أصبح الفرنك الفرنسي يقابله 14 دينار في السوق الموازية أما في البنوك فإن الفرنك الفرنسي يقابل 11 دينار جزائري و من حيث القيمة الحقيقية الفعلية انخفضت قيمة الدينار بنسبة 28.7 سنة 1994 م و 6 % سنة 1995 م و نجد أن هذا الانخفاض كان له آثار إيجابية على الخزينة على حساب المؤسسات العمومية الاقتصادية حيث أن الانخفاض في قيمة الدينار و صرامة الإنفاق أدى إلى تحسين رصيد الخزينة بشكل سريع ، مما أدى إلى التفكك المالي للمؤسسات نتيجة خسائر الصرف التي تعرضت لها و لم تستطيع تدارك الوضع برفع أسعار البيع نظرا لتقلص الطلب على منتوجاتها و منافسة المنتجات الأجنبية ، وحسب صندوق النقد الدولي فإن الخزينة صرفت 193 مليار دينار كخسائر الصرف بين سنتي 1991 م و 1996 م و يعتبر هذا المبلغ قليلا بالمقارنة بالخسائر الحقيقية هذا الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري أدى بالجزائر إلى تصفية مؤسساتها الاقتصادية إما بالغلق النهائي أو الخوصصة ، مما أدى إلى عدم بعث استثمارات جديدة أو تجديد الاستثمارات القديمة بسبب العجز المالي مما أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال و زادت قوة طلب العمل في سوق العمل و قلة العرض ، نتج عنه ارتفاع مستوى البطالة .[1]

ثانيا :أثر سياسة تحرير الأسعار على مستوى التشغيل

إن ارتفاع أسعار السلع و الخدمات بما يفوق الزيادة في القوة الشرائية للأفراد يزيد من انكماش الطلب الكلي محليا ، و من ثم يحد من التوسع في كل من الاستثمارات الجديدة و الاستثمارات القائمة .

[1]– مدني بن شهرة ، مرجع سابق ،ص 33.

لقد ساعد تدهور قطاع التشغيل في الجزائر و غياب تحسين الظروف المعيشية و تطبيق سياسات التعديل الهيكلي و الإنعاش الاقتصادي من زيادة أسعار المواد حيث شهد المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك ارتفاع كبير حيث وصل إلى 30 % من الزيادة السنوية سنة 1995م و هذا نتيجة تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية التي تمثل في المعدل 60 % من نفقات الأسرة الجزائرية .

و قد شملت إجراءات تحرير الأسعار في القطاع الفلاحي مجموعة من الإجراءات منها إلغاء التسعيرة الجبرية للمنتجات الزراعية على أن تتم تحديدها وفق قانون السوق و إلغاء كل أشكال الوساطة بين المشترين و المنتجين ، و هذا ما أدى إلى ارتفاع المحصولات الزراعية و منها ارتفاع دخل الملاك و المنتجين .

إن تحرير أسعار المواد الفلاحية لم يؤدي إلى تنمية معتبرة للإنتاج بل ما زالت الجزائر لها تبعية غذائية تجاه الخارج إن تكاليف إنتاج بعض المزروعات يرتفع مما أدى إلى تخلي الفلاحين على إنتاجها ، لأنها مزروعات قليلة الربح و التخلي على هذه المزروعات معناه المزيد من البطالة و هدر مناصب الشغل حتى و لو كانت مؤقتة .

ثالثا :أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على مستوى التشغيل

تهدف سياسة تحرير التجارة إلى جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد مفتوح قليل الحماية الجمركية و العمل على الحد من عجز الميزان التجاري و بالتالي الحد من عجز ميزان المدفوعات .

ينطوي برنامج الإصلاح الاقتصادي على تخفيض الرسم الجمركي و إلغاء الحضر الذي كان مفروضا على بعض السلع فضلا على تحرير سعر الصرف الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية الأخرى، و تترتب عن هذه السياسات العديد من الآثار على مستوى التشغيل ، إن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الرأسمالية و الوسيطية يؤدي إلى انخفاض إنتاج السلع النهائية و من ثم تنخفض أسعارها و تزداد قدرة المؤسسات على منافسة السلع الأجنبية و كذلك تزداد أرباحها و بالتالي يزداد الطلب على اليد العاملة مما يؤدي إلى انخفاض نسبة البطالة .[1]

[1]–مرجع سابق و صفحة سابقة .

المبحث الثاني:أبعاد سياسة التشغيل و أطرها القانونية و التنظيمية

لسياسة التشغيل أبعاد اقتصادية سوف نحاول التطرق إليها في هذا المبحث كما سنتطرق إلى أطر و أهداف سياسة التشغيل .

المطلب الأول :الأبعاد الرئيسة لسياسة التشغيل في الجزائر

لقد كانت سياسات التشغيل ومكافحة البطالة دوماً ولا زالت جزءاً من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، باعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بما أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير المستوى المعيشي الرفيع وسبله للمواطن، وهذا لا يأتي إلا بتوفير فرص عمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه، ووضع البرامج والآليات الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.

إن أبعاد سياسات التشغيل تؤول إلى عدة جوانب، والتي تحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الأهداف الرامية إليها فمنها ما هي أبعاد اقتصادية، ومنها ما هي اجتماعية، ومنها ما هي تنظيمية وهيكلية، ومنها ما هي غير ذلك.[1]

أولا: البعد الاجتماعي :

يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة، لا سيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما بترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولاً، وبالبلاد ثانياً، ونقصد بذلك اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلاد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.[2]

[1]– عبد الحميد قومي،**مداخلة بعنوان سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011 بجامعة المسيلة ،ص6 .

[2]– أحمية سليمان، **مداخلة بعنوان السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**، الملتقى العلمي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 26-27 أفريل 2009، ص3.

ثانيا: البعد الاقتصادي :

يركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لا سيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بم يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية و المردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، ومواكبة التكنولوجيا السريعة التطور.

ثالثا: البعد التنظيمي و الهيكلي :

يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية ،خاصة في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل ، و تنفيذها و التي تبدأ من المستوى المكاني المحلي ، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أو قرى .[1]

المطلب الثاني : الأطر القانونية و التنظيمية لسياسة التشغيل في الجزائر

إن تعدد أبعاد و أهداف سياسة التشغيل في الجزائر، اقتضى حتمية تأطيرها بمجموعة من النصوص القانونية و التنظيمية ، التي تضبط عمليات تجسيدها ميدانيا .

فبالنسبة للإطار القانوني و التنظيمي يصعب حصر مجموع النصوص القانونية التي تم وضعها و إصدارها بسبب وضع السياسات التي تضعها السلطات السياسية في مجال التشغيل و محاربة البطالة ، إلا أنه يمكن أن نتطرق إلى بعضها فعلى سبيل المثال القانون المتعلق بتنصيب العمال و مراقبة التشغيل الذي نص في مادته الثالثة على أن "تضمن الدولة صلاحيات تنظيم في مجال التشغيل ، لا سيما في مجال :

_ المحافظة على التشغيل و ترقيته ؛

_ الدراسات الإستشرافية المتعلقة بالتشغيل ؛ [2]

[1]– عبد الحميد قومي،مرجع سبق ذكره،ص7 .

[2]- سايح حنان و بوعناني فاطمة الزهراء،**سياسة التشغيل في الجزائر**،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية ،جامعة عبد الحميد بن باديس ،2013-2014 ،ص50 .

_ المقاييس القانونية و التقنية لتأطير التشغيل و مراقبته ؛

_ أدوات تحليل و تقييم سياسة التشغيل ؛

_ أنظمة الإعلام التي تسمح بمعرفة سوق العمل و تطوره ؛

_ و القانون المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل ، الذي حدد أهدافه في مادته الأولى منه و التي تتمثل في وضع التدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل عن طريق تخفيف الأعباء الاجتماعية لفائدة المستخدمين و تحديد طبيعة و مختلف أشكال المساعدة و المرسوم التنفيذي المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل و تنظيمها و سيرها ، التي كلفتها السلطات العمومية بمجموعة من المهام الرئيسية في مجال التشغيل و رصد تفاعلات سوق العمل ، ممكن أن نذكر منه على سبيل المثال :[1]

_ تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل و اليد العاملة وتطورها و ضمان ذلك ؛

_ تطوير الأدوات و الآليات التي تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق العمل و تقسيمها؛

_ تشجيع الحركية الجغرافية و المهنية لطالبي العمل ، و المشاركة مع المؤسسات و الهيئات المعنية في تطبيق عمليات التحويل المهني أو التكوين الخاص بتكييف مؤهلات طالبي العمل مع متطلبات عروض العمل المتوفرة ؛

– المشاركة في تنفيذ و تنظيم البرامج الخاصة بالتشغيل التي تقررها الدولة و الجماعات المحلية ، و كل مؤسسة معنية وإعلامها بتسيير البرامج المذكورة و إنجازها ؛

_ البحث عن كل الفرص التي تسمح بتنصيب العمال الجزائريين في الخارج ؛

_ تطوير مناهج تسيير سوق العمل ، و أدوات التدخل على عرض و طلب العمل و تقييسها؛

_ متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية بالجزائر في إطار التشريع التنظيم المتعلقين بتشغيل الأجانب ،و تنظيم البطاقة الوطنية للعمال الأجانب و تسييرها ؛

[1]- سايح حنان و بوعناني فاطمة الزهراء، مرجع سابق،ص51.

و المرسوم التنفيذي بجهاز المساعدة على الإدماج المهني ،الذي يهدف إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين ، إلى جانب تشجيع كافة أشكال النشاط و التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب ،لاسيما عبر برامج تكوين ،تشغيل و توظيف.

إلى جانب العديد من النصوص القانونية الأخرى المتعلقة بتشجيع خلق المقاولات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وتلك المتعلقة ببعض الهيئات و الأجهزة الأخرى الناشطة في مجال التشغيل إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، و هيئات التنصيب الخاصة .[1]

المطلب الثالث : أهداف سياسة التشغيل

تتمحور سياسة التشغيل حول تحقيق هدفين أساسيين و هما :

– رفع عدد مناصب الشغل ، خلق مناصب أكثر إنتاجية ، مما يحقق زيادة في مداخيل المجموعات المحرومة و استخدام أكفأ لقدرات العمال ، و كذا إشراك كل فرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع .

و يمكن تقسيم سياسات سوق العمل إلى تدابير سلبية و أخرى إيجابية ، و تشمل الأولى تحويلات المداخيل الرامية إلى تعويض فقدان الدخل لبعض الأشخاص أو الفئات من القوى العاملة مثل إعانات البطالة والتعويض عن التقاعد المبكر وتشمل الثانية مجموعة من السياسات الرامية إلى تحسين قدرة العاطلين على الدخول إلى سوق العمل مثل المساعدة في البحث عن عمل والتدريب وفقا لاحتياجات سوق العمل، والخلق المباشر للوظائف، وإعانات الاستخدام، والأشغال العامة، ومساعدة الذين يعملون لحساب أنفسهم، وبصفة عامة تعتبر تدابير دعم الدخل والتقليل من إمدادات العمال سياسات سلبية، بينما تعتبر إيجابية البرامج الرامية إلى تشجيع الخلق المباشر للوظائف وتعزيز الاستخدام أو تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن عمل[2].

[1]- سايح حنان و بوعناني فاطمة الزهراء، مرجع سابق ،ص51

[2]- مولاي لخضر عبد الرزاق،مرجع سبق ذكره،ص192 .

كما تهدف سياسة التشغيل إلى مجابهة البطالة وندرة فرص العمل ،حيث ترمي إلى الحفاظ على مستوى التشغيل و العمل على توفير فرص أو مواطن عمل جديدة وإلى تطوير مهارات القوى العاملة و تحسين فرص العمل المتاحة ، كما تهدف إلى الحد من الآثار الناجمة عن البطالة و إعادة التكييف الاقتصادي ، و تكييف التكوين المهني قصد ملائمة التأهيل لحاجيات سوق العمل و الاقتصاد .

و أيضا تهدف إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل .كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحدّدها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية .

كما تهتم بتشغيل الباحثين عن العمل بما يصب باتجاه الحد من مستويات البطالة و تحقيق التشغيل الأمثل .[1]

[1]- دحماني محمد ادريوش ،**إشكالية التشغيل في الجزائر** ،محاولة تحليل أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة،في العلوم الاقتصادية ،2012-2013 ،ص58 .

خلاصة :

التشغيل لا يعني العمل فقط بل الاستمرارية و ضمان المنصب ، فلقد وضعت الحكومة الجزائرية عدة إصلاحات اقتصادية و تدابير كانت ترمي إلى حث الشباب البطال على البحث عن فرص العمل و ذلك لتجنب الآفات الاجتماعية و كان الهدف من ذلك تحقيق التشغيل الأمثل وقد كان لهذه التدابير الجانب الإيجابي والذي يتمثل في تجنب إقصاء الشباب البطال من عالم الشغل وبالتالي خفض معدل البطالة.

من خلال هذا سنتطرق في الفصل الموالي إلى واقع التشغيل في الجزائر.

تمهيد :

لا يزال التشغيل مشكلة يعاني منها معظم دول العالم بما فيها الجزائر ، فاعتمدت الحكومة الجزائرية على مجموعة من الأجهزة للتقليل من البطالة و لو بنسبة ضعيفة لذا تناولنا في هذا الفصل مبحثين ، المبحث الأول سياسة مواجهة البطالة ضمن برنامج تشغيل الشباب و إدماجه أما المبحث الثاني فسنتناول معوقات و عوامل نجاح سياسة التشغيل .

المبحث الأول : سياسة مواجهة البطالة ضمن برنامج تشغيل الشباب و إدماجه

المبحث الثاني : معوقات و عوامل نجاح سياسة التشغيل

المبحث الأول : سياسة مواجهة البطالة ضمن برنامج تشغيل الشباب و إدماجه

قامت الجزائر بوضع العديد من البرامج لخلق مناصب شغل و ذلك بهدف التخفيف من حدة البطالة و هذا ما سنتناوله في هذا الفصل .

المطلب الأول : سياسة مواجهة مشكلة البطالة

تمثل قضية البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم على الرغم من اختلاف مستويات تقدمها و أنظمتها الاقتصادية و السياسية حيث أن خطورة البطالة تكمن في الاعتبارات التالية : [1]

ـ إن عنصر العمل يتميز عن بقية عناصر الإنتاج بأنه يمثل وسيلة الإنتاج و الغاية منه في آن واحد و بالتالي تمثل البطالة إهدار لموارد المجتمع كما أنها تعد من ناحية أخرى مؤشرا لفشل النظام الاقتصادي في إشباع حاجيات سكانه و من ثم في تحقيق مستوى مرتفع لرفاهية الفرد التي تعد الهدف النهائي للتنمية .

ـ تؤدي البطالة إلى الكثير من المخاطر السياسية و الاجتماعية ، فالاستقرار السياسي مرهون بمقدرة الدولة على خلق مناصب عمل كذلك ، فإن العقد الاجتماعي بين الدولة و الأفراد لا يمكن الحفاظ عليه دون زيادة الموارد المحلية و خاصة الموارد البشرية ، فتعبئة المواد الإنتاجية و الاستخدام الفعال للموارد البشرية يعتبران محددان أساسيان لقدرة الدولة على القيام بأعبائها الاجتماعية ، و لكن على الرغم من تزايد حدة مشكلة البطالة عالميا و محليا و هذا لا ينفي أن هناك عدة حالات فردية لبعض الدول التي نجحت في إتباع مجموعة من التدابير و السياسات للحد من تفاقم حدة البطالة ، و لا يختلف الوضع في الجزائر عن بقية العالم فقد شهد سوق العمل الجزائري تفاقما كميا و نوعيا لمشكلة البطالة و ازدادت حدتها عند تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المختلفة و عليه وضعت الجزائر مشروع لسياسة مواجهة البطالة مستخلصة من تجارب بعض الدول التي خاضت غمار الإصلاحات الاقتصادية ، و يظهر ذلك من خلال سياسة تقييم البرنامج الوطني لمكافحة البطالة ووضع إستراتيجية للنمو الكثيف للعمل و أصبحت مكونات هذه الإستراتيجية في :

[1]- مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 71 .

1- توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد و ذلك بالاعتماد على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية و خاصة العمل ، الركيزة الأولى لإستراتيجية النمو كثيف العمل ، فهو من ناحية يؤدي إلى زيادة معدلات النمو و من ناحية أخرى إلى زيادة مستوى التشغيل و خاصة و نحن نعلم أن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على الناتج ، و للزيادة الاقتصادية الإنتاجية المحلية فلا بد من إعطاء أهمية للتنمية الزراعية و ذلك بإعطائه نصيب هام من الاستثمارات الوطنية حيث خصصت الجزائر قيمة 147 مليار دينار سنة 1993 مكثف من شأنه مكثف للاستثمارات الفلاحية و ذلك قصد جلب أكبر فئة من الشباب إلى ميدان الفلاحة و من ثم خلق مناصب عمل جديدة و ذلك أن الدولة تلعب دورا هاما عن طريق تحديد الإستراتيجية اللازمة ووضع الميكانيزمات لخلق تنمية فلاحية مقدرة من شأنها أن تقضي على التبعية الغذائية " يساهم القطاع الفلاحي ب 12% من الناتج الإجمالي الخام و به 25 % من السكان النشيطين " .

إن أهم مصادر التشغيل في الجانب الفلاحي يكمن في إعطاء الأولوية لإصلاح البنية الأساسية القائمة ثم إقامة بنية أساسية جديدة للأراضي الجديدة الناتجة عن عملية استصلاح الأراضي ، كما أن محور الارتكاز في التنمية الزراعية هو إصلاح و صيانة شبكات الري و الطرق الزراعية و تحقيق استقرار المستثمرات الفلاحية و توفير شروط الإنعاش القادرة على جلب الاستثمارات ، و تنظيم تنمية مكثف من شأنه تحقيق نمو اقتصادي و زيادة الإنتاجية و رفع معدل النمو الزراعي بالإضافة إلى خلق المزيد من فرص العمل ، و يكون ذلك بالتدرج ووضع خطة مبنية على مراحل مستقبلية و إن برنامج التنمية راهن على خلق 470000 منصب عمل بقيمة مالية قدرها 200 مليار دينار منها 49 مليار كمساهمة من الفلاحين ، وذلك لمدة خمس سنوات (1997-2001) كما أن حصة الاستثمار السنوي المقدرة ب 40 مليار دينار سنويا موزعة بين القطاع العام بنسبة 30 مليار دينار سنويا و 10 مليار دينار سنوي للقطاع الخاص .[1]

[1]- مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 72 .

2- سياسة الإنعاش الاقتصادي :هذا البرنامج يدخل ضمن سياسة اقتصادية تعرف بسياسية الإنعاش الاقتصادي وتهدف هذه السياسة إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدما العجز الموازي في عصر الاستثمار(الأجور والاستهلاك، تسهيلات القروض.....إلخ)، وهذه السياسة مستوحاة من الفكر الكينزي.[1]

ويعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات الاقتصادية والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالجزائر، مركزا على المشاريع الاقتصادية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.

وجاءت ملامح هذا البرنامج في الجزائر من خلال برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي ثم ظهر كمحور ثالث في برنامج حكومي وكهدف استراتيجي لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتعميم التطور الاقتصادي والتوزيع العادل لثمار النمو.

كما أنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية ، وقد أقر هذا البرنامج في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر ب 11,9 مليار دولار.

ويهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية نهائية وهي:[2]

-الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛

-خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛

-دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية؛

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف الرئيسية وهي:

[1]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية،2009 ، ص52 .

[2]- مسعودي زكرياء، **سياسة التشغيل و فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، 2001**، جامعة سطيف،ص3 .

– تنشيط الطلب الكلي، وفي ذلك تحول السياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد وخصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل وذلك عن طريق مضاعف الإنفاق العام، حيث يمثل إضافة هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي.

– تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاجتماعي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية. [1]

المطلب الثاني: برنامج تشغيل الشباب و عقود ما قبل التشغيل

أولا: برنامج تشغيل الشباب

و يتمثل برامج تشغيل الشباب في تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة للمنظمة من قبل الجماعات المحلية و الإدارات و الوزارات المكلفة بقطاعات الفلاحة و الري و الغابات و قطاع البناء و الأشغال العمومية و في تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل خاصة المقصيين من النظام التربوي و ذلك بغية تسهيل عملية إدماجهم في الحياة المهنية ، إن برنامج تشغيل الشباب الممول من قبل الدولة بإعانات وفق عدد المستفيدين و مستوى التأجير على حسب الأجر الوطني المضمون دون الأخذ مختلف مستويات تأهيل الشباب و كان من أهداف برنامج تشغيل الشباب :[2]

1– تخفيض البطالة و إدماج أكبر عدد ممكن من الشباب العاطل عن العمل ؛

2– إعادة الاعتبار للعمل ؛

3– تطور الحركة التعاونية؛

إلا أن تطبيق هذا البرنامج كشف عن بعض النقائص منها :

[1] - مسعودي زكرياء،مرجع سابق ،ص4.

[2]- مدني بن شهرة ،مرجع سبق ذكره،ص85.

1- إن الإدماج في مناصب العمل المؤقتة غير محفزة و غير مؤهلة بارتباطاتها بالأجر الوطني الأدنى المضمون؛

2- مركزية نظام تسيير و تخصص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب ؛

3- غياب هيئة محلية تقوم بالتوجيه و التنسيق ؛

و نتيجة لفشل هذا الجهاز في مضمونه لجأت الجزائر إلى إنشاء جهاز جديد مع بداية سنة 1990 م لاستخلاف برنامج تشغيل الشباب .

ثانيا: عقود ما قبل التشغيل

أنشأت سنة 1998 موجهة أساسا إلى الشباب الجامعي و التقنيين الساميين المتخرجين من معاهد التكوين المهني أو الذين يطلبون العمل لأول مرة ، مدة العقد سنة قابلة للتجديد مرة واحدة إلى ستة أشهر و ممول من طرف حساب التخصيص الخاص للخزينة العمومية الموجهة لتشغيل الشباب و يهدف البرنامج إلى معالجة بطالة فئة خاصة من الشباب و بواسطتها يتم تمكين اكتساب خبرة عالية في إطار تخصصه تؤهله للاندماج في سوق العمل بصفة دائمة مستقبلا .

ويعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطراف بين : صاحب العمل و المترشح ومديرية التشغيل التي تمثل وكالة التنمية الاجتماعية.

وحتى يكون المترشح مؤهلا للاستفادة من عقد ما قبل التشغيل فإنه يتقدم للتسجيل لدى مكاتب الوكالات المحلية للتشغيل التي تقوم بإرسال قوائم المسجلين حسب الاختصاص إلى مديريات التشغيل.

وتقوم مديرية التشغيل في هذا البرنامج بدور إعلامي وتوجيهي كبير سواء لدى أصحاب العمل بالاتصال بكل المؤسسات التي يعنيها البرنامج و إبراز أهمية البرنامج من خلال: [1]

- الفرصة التي يمنحها لأصحاب العمل لتدعيم و تأطير مؤسساتهم بكفاءات جامعية تتكفل بهم الدولة طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل.

- الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية التي تستفيد منها المؤسسة في حالة الإدماج النهائي بعد فترة العقد.

[1]- مقدم زينة،مرجع سبق ذكره، ص72 .

أو عند المترشحين الجامعيين باستقبالهم من طرف أعوان المديرية بصفة فردية في حوار يهدف إلى التعرف على قدراتهم وتوجيههم نحو المؤسسات التي تقدم عروضا تناسب اختصاصاتهم واستعداداتهم.

ومن خلال الاحتكاك المباشر سواء بالشباب الجامعي أو أصحاب العمل فإن البرنامج حقق نجاحا معتبرا باعتراف الطرفين:

– فأصحاب العمل يشهدون أن الديناميكية التي أتى بها البرنامج مكنت من إعطاء نفس جديد لتشغيل المتحصلين على شهادات جامعية داخل المؤسسات.

– ونفس الشيء بالنسبة للشباب الجامعي الذي يعتبر التجربة ناجحة حيث سمحت له باقتحام عالم الشغل لأول مرة.

و يبرز أكثر نجاح البرنامج من خلال النتائج التي حققها حيث استفاد خلال سنة 2004 لوحدها أكثر من 60.000 شاب من عقود، كما أن الأهداف المسطرة بالنسبة للخمس سنوات القادمة ستسمح بإدماج أكثر من 300.000 شاب جامعي. [1]

و الشكل التالي يبين تطور المترشحين المسجلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل :

جدول (1–2):تطور المترشحين المسجلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل (منصب شغل)

السنوات	1998-1997	1999-1998	2000-1999
عدد المسجلين	45228	25606	32323
عدد خريجي الجامعات	37323	39521	42214
التكوين المهني (تقني سامي)	7572	19620	8101

المصدر :الديوان الوطني للاحصاء يوم 2015/03/23

و المنحنى البياني التالي يبين تطور المترشحين المسجلين في عقود ما قبل التشغيل بالنسبة لخريجي الجامعات و أصحاب التكوين المهني .

[1]- محمد قرقيب، **عرض حول التوجيه و الإرشاد في برنامج و أجهزة التشغيل** ،الجزائر، 2005، ص10 .

شكل رقم (1–2) : شكل بياني للمترشحين المسجلين في عقود ما قبل التشغيل

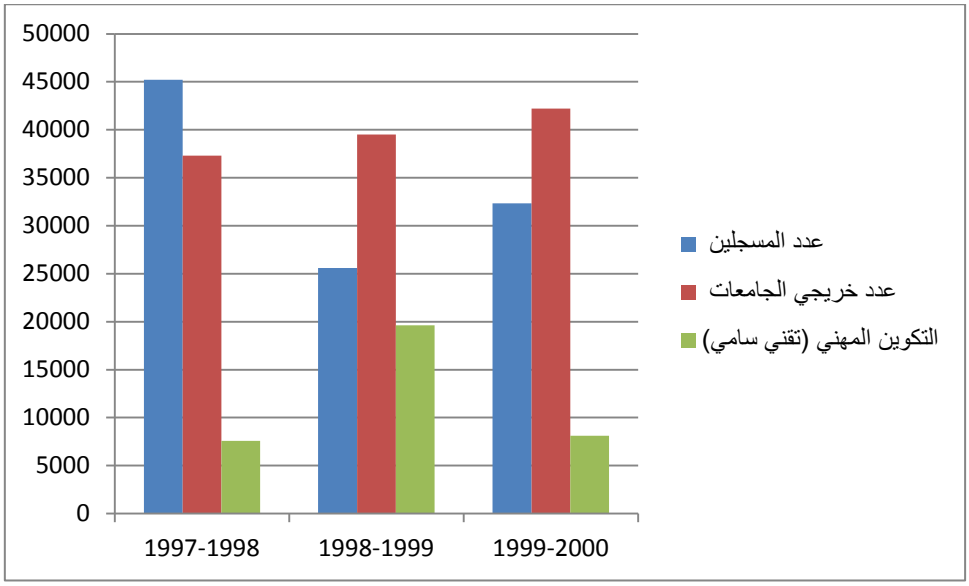

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (1–2)

إن العنصر النسوي يسجل نسبة 64,5% من إجمالي عدد المسجلين للسنوات الثلاث السابقة و تتوزع مستواهن الدراسي كما يلي : [1]

- 48.7% المتحصلين على شهادة الليسانس ؛
- 21.30 % المتحصلين على شهادات جامعية أخرى ؛
- 29.50% المتحصلين على شهادة تقني سامي ؛

و تقدر نسبة الذكور ب 35.5 % من عدد المسجلين و تتوزع مستواهم الدراسي كما يلي :

- 32.41 % المتحصلين على شهادة الليسانس ؛
- 29.21% المتحصلين على شهادات جامعية أخرى ؛
- 38.38 % المتحصلين على شهادة تقني سامي؛

إن إدماج هؤلاء الشباب في مناصب عمل دائمة بعد فترة عقود ما قبل التشغيل كان ضئيلا جدا بحيث تم تثبيت 3520 شاب في مناصبهم من مجموع 31085 إلى غاية نهاية سنة 2000 ، و البقية تحصلوا على شهادة انتهاء العقد .

[1]- مدني بن شهرة،مرجع سبق ذكره،ص86.

المطلب الثالث : برنامج الإدماج المهني للشباب

تأسس منذ مطلع التسعينيات بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية ، و الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية ، و كان هدف الجهاز إزالة و تصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب و التركيز على المبادرة و الشراكة المحلية كما يهدف الى جعل الشباب يكتسبون خبرة مهنية داخل وحدة إنتاجية أو إدارة لفترة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12 شهرا.

تهدف المساعدة الممنوحة في إطار برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية إلى تغطية تكاليف الأجور و مقيدة بالتشغيل الدائم و إلى استغلال إمكانيات التشغيل المتوفرة على المستوى المحلي و في بعض القطاعات الاقتصادية كالفلاحة و الري و الغابات و البناء ،كما أنها تهدف إلى ترقية روح المبادرة و إنشاء النشاطات لدى الشباب. [1]

إن مبلغ متوسط الإعانات التي تقدم لكل فرد في إطار مختلف عمليات الإدماج 19500 دج ، و الجدول التالي يبين الحصيلة المالية لجهاز الإدماج المهني للشباب : [2]

[1]- سايح حنان و بوعناني فاطمة الزهراء،مرجع سبق ذكره،ص60 .

[2]- - مدني بن شهرة،مرجع سبق ذكره، ص 87

جدول رقم (2–2): الحصيلة المالية لجهاز الإدماج المهني للشباب 1990 –1994 (دج)[1]

	الإعانات المقدمة لمفوضي تشغيل الشباب (1)	%	الإعانات المستهلكة (2)	%	الباقي (3)	%	% 3/1
1–إنشاء النشاطات	4042614	41,90	3.487.648	43.60	554.966	34.00	13.70
2– الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية	5182129	53,88	4.176.755	52.10	1.005.374	61.60	19.40
3– التكوين	87455	0,90	71.530	0.90	15.925	1.00	18.20
4– الدراسات	31455	0,40	24.37	0.30	11.414	0.70	32.20
5–البناء المحلي	259130	2,70	225.503	2.80	33.627	2.10	16.90
6– متنوعة	34433	0,30	24.020	0.30	10.413	0.60	30.20
الإجمالي	9641212	100	8.009.493	100	1.631.719	100	16.90

المصدر:مدني بن شهرة ،الاصلاحات الاقتصادية و سياسة التشغيل ؛دار حامد للنشر ،الطبعة الأولى ،2009 ،ص 87

و المنحنى البياني التالي يبين الحصيلة المالية لجهاز الإدماج المهني للشباب 1990 –1994 بالدينار الجزائري .

[1]- مرجع سابق و صفحة سابقة .

شكل رقم (2–2) : شكل بياني للحصيلة المالية للادماج المهني للشباب

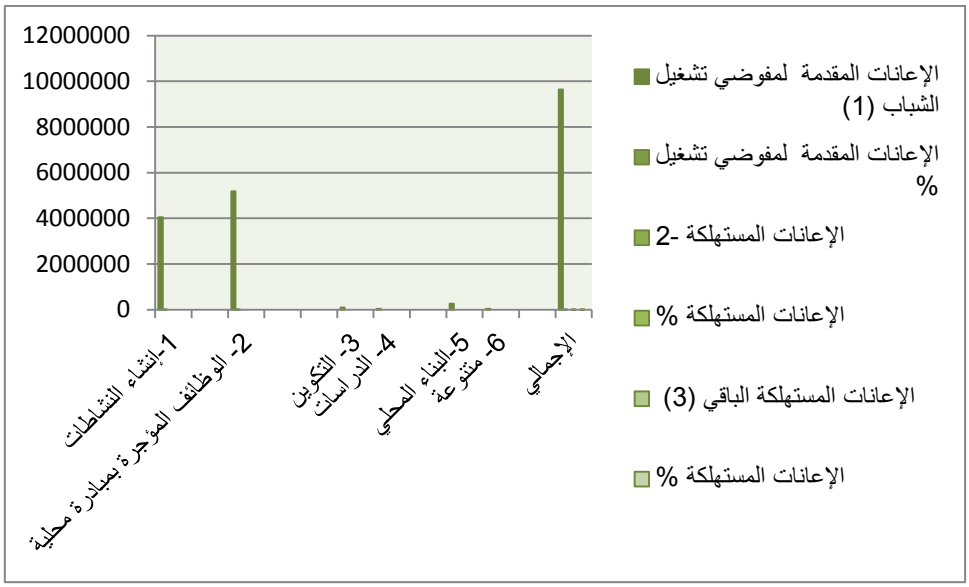

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2–2)

إن للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مهام محددة بوضوح بحيث عليها أن : [1]

– تدعم و تنصح و ترافق المقاولين الجدد طيلة مدة تطبيق مشاريعهم؛

– مساعدة المقاول الجديد في خطواته أمام المؤسسات المعنية بتحقيق الاستثمارات؛

– تأمين متابعة الاستثمارات؛

مع ذلك يجب أن تتوفر في المقاول الجديد أربع شروط:

– أن يتراوح سنه ما بين 19 و 35 سنة استثنائيا إلى 40 سنة في حالة ما ينشئ ثلاثة مناصب شغل دائمة؛

– أن يكون حائزا على شهادة أو مهارة مثبتة؛

– توفير إسهام شخصي تحت شكل أموال خاصة تتغير قيمتها وفقا لمبلغ الاستثمار المخطط.

[1] - غالم عبد الله، ، **مداخلة بعنوان إستراتيجية الدولة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة** ، ملتقى دولي يومي 15–16 نوفمبر 2011،جامعة المسيلة،ص8 .

المبحث الثاني : معوقات و عوامل نجاح سياسة التشغيل

تواجه الجزائر عدة معوقات أمام سياسة التشغيل لكي لا تكون ناجحة ،لكنها قامت بوضع عدة عوامل لنجاحها.

المطلب الأول: تحديات، معوقات و آفاق سياسة التشغيل

أولا:التحديات و المعوقات

إن حجم المعوقات و التحديات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر،لاسيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة و معقدة باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها شريحة الشباب أكثر من ثلثي المجتمع و يمكننا حصر التحديات في النقاط التالية[1] :

- عجز في اليد العاملة المؤهلة، و عدم توافق قوى العرض مع قوى الطلب؛
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين و احتياجات التشغيل ؛
- وجود إختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل؛ –
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل؛
- انعدام المرونة في المحيط الإداري و المالي و الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار؛
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات و صعوبة الحصول على القروض البنكية؛
- ترجيح النشاط التجاري(الذي لا يُنشئ مناصب شغل كثيرة)على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل ؛
- ضعف روح المبادرة المقاولاتية، لاسيما عند الشباب و ضعف العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور ؛
- عدم التحكم في الآليات القانونية التي تتولى تنظيم سوق العمل ؛

[1]- سرير عبد الله رابح،**مداخلة بعنوان سياسة التشغيل في الجزائر و معضلة البطالة**،ملتقى سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،يومي 13-14 أفريل 2011 ،ص13 .

ثانيا:آفاق سياسة التشغيل

من خلال تتبعنا للجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال محاربة البطالة،و من أجل إعطاء المزيد من الفاعلية في وضع و تجسيد سياسات و برامج تشغيل الشباب خاصة، فإننا نرى ضرورة:[1]

- تسهيل الإجراءات الإدارية و التمويلية أمام الشباب بهدف خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب الشغل؛
- إشراك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتخصصة في مجال المقاولة،و جعلها مرتبطة بالمؤسسات الصناعية الكبرى؛
- تفعيل دور الدولة في الرقابة على القطاع الاقتصادي الموازي؛
- إعادة عجلة الاستثمار العمومي المنتج، و دور الدولة الاقتصادي سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة أو بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني؛
- إنشاء بنك معلومات يتوفر على كافة الوسائل البشرية و التكنولوجية التي تسمح بتقديم التوجيه و الاستشارة الفعالة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تشجيع البنوك على التعامل بجدية و مسؤولية في مجال القروض و المساعدات و التسهيلات المالية؛
- السهر على تطبيق التدابير القانونية و التنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل؛
- الاستمرارية في تطبيق السياسات الحالية المرسومة و عدم تغييرها قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه ؛

المطلب الثاني: عوامل تفعيل و نجاح سياسة التشغيل

لنجاح سياسة التشغيل على الدولة دور وواجبات في الحد من البطالة هو التوجيه إلى عمل محدد له تأثير كبير في تشغيل العاطل لأنه يرى أنه لا يصلح لعمل ، أو لا يوجد عمل ملائم له فيظل عاطلا لكنه حينما يوجهه إلى عمل محدد ملائم له سرعان ما يشتغل من هنا فمن واجبات الدولة الإسلامية : [2]

[1]- سايح حنان و بوعناني فاطمة الزهراء ،مرجع سبق ذكره،ص56 .

[2]- إبراهيم محمود عبد الرحمن،**حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة**،دار الفتح للتجليد الفني،الطبعة الأولى ،عمان ،ص65-66 .

– القيام بتأهيل العاطلين تأهيلا نفسيا و ماديا للعمل : بما أن مجالات العمل قد توسعت في عصرنا و توسعت طرقها ، فنرى أن على الدولة أن تفتح معاهد و مؤسسات تدريبية لتعليم العاطلين و تدريبهم على مهن مختلفة و تدبر لهم آلات العمل بعد تخرجهم من المؤسسات التدريبية .

– أمر العاطلين بالعمل : قد كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يزجر العاطلين و أمرهم بالعمل .

توجه كل عاطل إلى عمل يتلائم مع قدراته و مواهبه : لأنها تختلف في شخص عن شخص آخر و قد يكون الشخص أنسب لعمل و يكون غير لائق لعمل آخر .

– متابعة العاطلين بعد توجيههم إلى عمل محدد كي تتعرف على مصير ما دبرت لهم ، فمن تلائم مع عمله تشجعه على المزيد من العمل و من تكاسل تنشطه و من لم يتلائم مع العمل يبحث له عن عمل آخر و لا تقتصر مسؤولية الدولة الإسلامية على ما ذكرنا بل ذكر بعض العلماء بأن لها حق التعزيز إذا تعطل الشخص و تعرض المسألة مع قدرته على الكسب كما أن على الدولة و المجتمع القيام برعاية المتعطلين بعدم وجود عمل ،من ذلك كله يتضح أن تشغيل العاطلين و إرشادهم إلى العمل من وسائل معالجة البطالة في الإسلام .

القضاء نهائيا على البطالة و بالتالي على كافة آثارها السلبية الخطيرة بسرعة مذهلة : [1]

إن الارتفاع في إنتاج الصناعة التحويلية و قدرة الدولة على رفع مستوى الإنتاجية القومية سنويا بدرجة ضخمة و ذلك بتحقيق ما يلي :

– التوسع في قطاع التعليم و تطويره و زيادة أعداد العاملين في القطاع الحكومي سنويا بدرجة كبيرة فيتحول أناس غير منتجين أي أناس إنتاجيتهم تساوي الصفر إلى أناس منتجين و هذا يؤدي إلى زيادة في حجم التوظيف مما يؤدي بطبيعة الحال إلى القضاء نهائيا على البطالة بسرعة مذهلة .

[1]- أحمد علي دغيم، **المعجزة الاقتصادية و القضاء نهائيا على البطالة**،المكتبة الأكاديمية،مطابع الدار الهندسية ،القاهرة،ص247 .

المطلب الثالث: نتائج سياسة التشغيل في الجزائر

فيما يتعلق بحالة الجزائر هناك جهود معتبرة في مجال دعم التشغيل، ولقد حققت نتائج إيجابية بفضل العديد من العوامل التي ساعدت على تقليص نسبة البطالة والتي يتمثل أبرزها فيما يلي: [1]

– تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001 و 2004 الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة، وانطلاق عدة ورشات، والتي تُرجمت بخلق عدد هام من مناصب الشغل الصافية.

– تطبيق برنامج تكميلي لدعم النمو (2005–2009)، إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب، والفترة التي عرفت استحداث عدد هام من مناصب الشغل الصافية.

– تحسين مستوى الاستثمار الوطني وكذلك الأجنبي.

– نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، والتي سمحت بتمويل 2.695.528 منصب عمل في فترة ما بين 1999-2007 بتكلفة مالية تقدر بـ 150 مليار دينار جزائري.

– النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، والمستخلص من القطاعات المولدة للشغل، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات والفلاحة.

وبالنسبة لمعدل البطالة في الجزائر، فقد كان للسياسات الدور الكبير في هبوط معدلها إذ نرى تراجعاً في معدل البطالة كما هو مبين في الجدول التالي:[2]

[1]– عبد الحميد قومي،مرجع سبق ذكره،ص12 .

[2] - وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، معطيات حول التشغيل والبطالة في الجزائر و الديوان الوطني للإحصائيات، www.mtess.gov.dz/mts ، تاريخ الزيارة 16مارس 2015 .

جدول رقم (2-3): معدل البطالة في الجزائر (%)

السنوات	نسبة البطالة
1999	%29.3
2001	%27.3
2004	%17.3
2005	%15.3
2006	%12.3
2007	%11.8
2010	%10.0

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء يوم 2015/03/25

إن برامج التنمية المتتالية أدت إلى تراجع هام في نسبة البطالة بفعل إحداث ما يفوق 3 ملايين منصب شغل خلال العشرية الماضية في القطاعات الإدارية والإنتاجية، وإلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات إلى مايفوق 6بالمائة، رافقه تحكم أفضل في مستويات التضخم. كما أن معدل البطالة في نهاية الثلاثي الرابع من سنة 2010 انخفض إلى غاية 10% ، مقارنة بسنة 2009 التي كان فيها معدل البطالة فيها 10.2%، كما أن نسبة البطالة عند الذكور بلغت 8.1% و 19.1% لدى الإناث، أما الشباب المقر عمرهم ما بين 16 و24 سنة فقد قدر معدل البطالة لديهم بـ 21.5% ، 7.1% بالنسبة للفئة فوق 25 سنة. وبالنسبة لمعدل البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا (الجامعي) فقد قدرت بـ 21.4% .

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية أقرت البرنامج الخماسي 2010-2014، والذي يخصص 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، حيث أن البرنامج الخماسي يرسم كهدف استحداث 3 ملايين منصب شغل في غضون سنة 2014، منها 1.500.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، وفي هذا الإطار، فإن برامج دعم استحداث مناصب الشغل ستستفيد من غلاف مالي قدره 350 مليار دينار جزائري لمرافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل الانتظاري، ونتائج الدعم العمومي للتشغيل ستضاف لحجم التوظيفات التي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي إلى جانب تلك التي يفرزها النمو الاقتصادي. [1]

[1]- – عبد الحميد قومي،مرجع سبق ذكره، ص13 .

وبما أن الحكومة الجزائرية ترى نجاعة سياساتها التشغيلية وترى أثرها في تقليص معل البطالة، فإنها قررت الاستمرار في هذه الآليات والسياسات والتدابير، حيث أنه بالنسبة لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، فإن التوقعات للفترة 2010-2014 تفيد بما يلي: [1]

- متوسط استحداث سنوي قدره 100.000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت الميسرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

- تنصيب 300.000 طالب عمل سنوياً في إطار جهاز دعم الإدماج المهني (DAIP).

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الجوانب المتصلة بتثمين الموارد البشرية تشكل محوراً مهماً في مخطط العمل لترقية التشغيل ومكافحة البطالة الذي شرع في تنفيذه ابتداء من شهر جوان 2008.

[1]- مرجع سابق و صفحة سابقة .

خلاصة :

اعتمدت الجزائر مؤخرا سياسات تشغيل مختلفة لامتصاص البطالة من صفوف الشباب خاصة ،حيث ظهرت عدة برامج كالقرض المصغر كما تبنت أيضا إستراتيجية التنوع الاقتصادي من أجل خلق تنوع في مناصب الشغل كما وضعت الحكومة الجزائرية عدة تدابير كانت ترمي إلى حث الشباب البطال على البحث عن فرص العمل، وقد كان لهذه التدابير الجانب الإيجابي والذي يتمثل في تجنب إقصاء الشباب البطال من عالم الشغل وبالتالي خفض معدل البطالة.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن السياسات التشغيلية قد عملت على تقليص نسبة البطالة في الجزائر و لايمكن القضاء عليها نهائيا كباقي دول العالم .

تمهيد :

تعتبر النماذج الاقتصادية القياسية وسيلة ذات أهمية بالغة في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية و التنبؤ بسلوكها المستقبلي لأغراض أهمها البرمجة و التخطيط الاقتصادي .

نهتم في بحثنا هذا بدراسة نماذج السلاسل الزمنية من أجل التنبؤ على المدى القصير ، و تعتبر نماذج بوكس ــ جنكيز إحدى أهم نماذج السلاسل الزمنية و أشهرها من خلال تقسيمنا لهذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول بإعطاء لمحة عن المؤسسة التي سنقوم بإجراء الدراسة عليها المبحث الثاني عن طريقة بوكس جنكيز لتحليل السلسلة الزمنية أما في المبحث الثالث بتطبيق هذه الطريقة على وكالة تسيير القرض .

المبحث الأول :لمحة عن مؤسسة القرض المصغر بولاية مستغانم

المبحث الثاني :طريقة بوكس جنكيز لتحليل السلسلة الزمنية

المبحث الثالث :تطبيق طريقة بوكس جنكيز على وكالة القرض المصغر بمستغانم

المبحث الأول :لمحة تاريخية عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض [ANGEM]

تمهيد:

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض وكالة مهمة لمنح الأشخاص قروض حتى و لو كانت صغيرة و هي مهتمة خاصة بالأشخاص الماكثين بالبيت أي فئة النساء .

المطلب الأول : تعريف الوكالة

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عبارة عن جهاز يمول المشاريع الصغيرة بكلفة 4 ملايين و 10 و 100 مليون ،أنشأ في 2005 ودلك لمساعدة المواطنين دو خبرة و مهارة حرفية لكنهم يفتقدون للتمويل لدا أنشأت الوكالة لمساعدتهم ،كما تقوم هده الوكالة بتمويل المرأة الماكثة بالبيت التي تتمتع بمهارة حرفية لكن تنقصها الخبرة الكافية في تسيير مشروعها الصغير و دلك بنقص المواد الأولية التي تحتاج إليها على حسب الحرفة التي تتمتع بها كل واحدة و من بين هده الأنشطة نذكر مثلا : الخياطة ،الحلاقة ، فتل الطعام و تسويقه .

المطلب الثاني :أنواع القروض المقدمة

تقدم الوكالة ثلاثة أنواع من القروض و هي كالتالي :

أولا: قرض بقيمة 40000 دج

عبارة عن قرض صغير يمول المشاريع الصغيرة التي تنعدم إلى المواد الأولية التي يفتقدها الممول لإتمام مشروعه مثلا :

نشاط الخياطة ، الممولة تمتلك ماكنة خياطة ، تفتقد للمواد الأولية مثلا : الخيط و الأزرار

الوثائق المطلوبة في هدا القرض :

1 _ طلب الاستفادة من القرض المصغر؛

2 _ شهادة الميلاد ؛[1]

[1] - من إعداد الطالبة بالاعتماد على مسؤول من وكالة القرض المصغر في ولاية مستغانم

3 _ بطاقة الإقامة بحيث لا تتجاوز 6 أشهر ؛

4_ بطاقة التعريف مصادق عليها ؛

5 _ صورة شمسية .

ثانيا: قرض بقيمة 100000 دج

قرض بقيمة 100000 دج يكون بالنسبة للأشخاص الدين يمتلكون العتاد الصغير و لكن يفتقدون للمادة الأولية التي تعتبر عنصر أساسي في تمويل المشروع .

– الوثائق المطلوبة في هدا القرض :

الوثائق المطلوبة في قرض بقيمة 40000 دج إضافة إلى :

– السجل التجاري أو البطاقة الحرفية حسب النشاط المتعلق ؛

رقم الحساب البنكي [RIB].

ثالثا: قرض بقيمة 100 مليون

عبارة عن مشروع ثلاثي التمويل يعني يتمحور حول ثلاثة أشخاص و هم : البنك ، ANGEM ، المقاول هدا القرض عبارة عن استفادة من عتاد يعني للأشخاص الدين يفتقدون للعتاد لا يمتلكون شيء سوى التمتع بالمهارة أو امتلاك الشهادة ،الكفاءة المهنية لدا يريد الاستفادة من قرض ثلاثي التمويل .

المطلب الثالث : الشروط المتوفرة في المستفيدين من القرض

1 _ السن :لا يمكن الاستفادة من القرض إلا من تعدى سنه 18 سنة فما فوق .

2_ التمتع بمهارة حرفية : يجب على المستفيد من القرض أن يكون ذو مهارة حرفية للاستفادة من القرض و هذا للتأكد من الاستغلال الأمثل للقرض .[1]

[1]- مرجع سابق ذكره .

3_ الإثبات لمقر السكن : يجب على المستفيد من القرض أن يحضر وثيقة إدارية يثبت فيها مقر سكناه و يكون ينتمي إلى المناطق المحددة من طرف الوكالة .

4_ القدرة على الدفع و الالتزام : على المستفيد أن يلتزم بدفع قيمة القرض المقدمة له و ذلك في الأجال المحددة له أيضا .

5_ عدم الاستفادة من مساعدة لإنشاء أنشطة أخرى : لا يتحصل على القرض إلا الأشخاص الذين لم يتمكنوا من الحصول على قروض لإنشاء أنشطة أخرى .

المبحث الثاني : طريقة بوكس – جنكيز لتحليل السلسلة الزمنية العشوائية .

تعد طريقة التنبؤ بوكس جنكيز طريقة جد هامة حيث أنها وضعت خصيصا لمعالجة السلاسل الزمنية المعقدة

تشترط هذه الطريقة التي تتميز بفعاليتها و دقة نتائجها ما يلي :

- سلسلة زمنية طويلة تحتوي على الأقل 50 مشاهدة ؛

خبرة و مهارة الباحث فيما يخص عملية الكشف عن النموذج الدقيق جدا ؛

المطلب الأول :خصائص السلسلة الزمنية

إن عملية التحليل في نماذج السلسلة الزمنية تهتم باستخلاص الخصائص الجوهرية للسلسلة الزمنية بغية الاستفادة منها لأغراض النمذجة و من هذه الخصائص : [1]

1– العشوائية :تتمثل هذه الخاصية في المركبة العشوائية (I_t) ، التي يجب أن تكون تولدت عن ظروف عشوائية .

2 – الإستقرارية : تكون السلسلة العشوائية مستقرة ، إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت ،مع تباين ليس له علاقة بالزمن بمعنى :

[1]– R Bourbonnais ;Econométrie (MANUEL ET EXERCICES CORRIGES) ;6édition ;DUNOD ;Paris- France 2005 ;P223

$$Y)\ E_t\ ) = \mu \quad \ldots. \ (3\text{-}1)$$

$$Va\ Y)\ r_t\ ) = \sigma^2 \quad \ldots. \ (3\text{-}2)$$

3– دالة الارتباط الذاتي (FAC):

توضح هذه الدالة الارتباط الموجود بين المشاهدات في فترات مختلفة ، وهي ذات أهمية بالغة في إبراز بعض الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية ، وتعرف هذه الدالة وفق العلاقة التالية :

$$h)P) = \frac{Cov(Yt,Yt-h)}{\sigma Yt\ ,\sigma Yt-h} \quad \ldots. \ (3\text{-}3)$$

حيث :

Y: متوسط السلسلة المحسوب خلال (n-h) فترة

$Cov(Yt, Yt-h)$: تمثل دالة التباين المشترك بين المتغيرين $Yt\ , Yt-h$

$h)P)$: تمثل دالة الارتباط الذاتي ، و الذي تكون قيمته محصورة في المجال $[-1,1]$

ملاحظة :

يمكن تقدير معاملات الدالة FAC كما يلي : [1]

$$Yt = \frac{\sum_{t=h+1}^{n}(Yt-Y)(\ Yt-h-Y)}{\sum_{t=h+1}^{n}(Yt-Y)} \quad (3\text{-}4)$$

حيث :

Y: متوسط السلسلة المحسوب خلال n فترة .

4– دالة الارتباط الذاتي الجزئية (FACP)

تمكن هذه الدالة من حساب معاملات الارتباط الذاتي الجزئية بين المشاهدات و في فترات مختلفة ، و هي ذات أهمية بالغة كسابقتها ، كما تسمح على الخصوص بتشكيل نماذج الانحدار الذاتي و هي تعرف رياضيا كما يلي :

[1] -R Bourbonnais Ibid ;Page 225 ;P224

$$h)r) = \frac{Cov(Yt-Y, Yt-h- Yt-h)}{\sqrt{VAR(Yt-Y)\, VAR\ (Yt-h- Yt-h)}} \quad .... (3-5)$$

حيث :

$Yt-h$ ،Yt يمثلان انحدار كل من $Yt-h$ ،Yt على التوالي

المطلب الثاني : نماذج السلسلة العشوائية المستقرة (ARMA)

تتمثل النماذج التي اقترحها بوكس جنكينز لتحليل السلاسل الزمنية العشوائية المستقرة فيما يلي :

- النماذج الانحدارية .
- نماذج المتوسطات المتحركة .
- النماذج المختلطة .

1- نماذج الانحدار الذاتي (AR(P : في هذا النوع من النماذج يفسر المتغير التابع الممثل للظاهرة المدروسة بواسطة ماضيه فقط بالإضافة إلى المقدار العشوائي ε_t ، بمعنى يفسر سلوكه في الماضي ، و يشار إليه بالرمز AR(P) ، و يكتب كما يلي : [1]

$$Y_t = \emptyset_1\ Y_{t-1} + \emptyset_2\ Y_{t-2} + ...+ \emptyset_P\ Y_{t-P} + \varepsilon_t \quad .... \qquad (3\text{-}6)$$

حيث :

$\emptyset_i \in R$ ، $i = 1 \ldots P$

و P تمثل درجة النموذج

ε_t يمثل العنصر العشوائي ذو الخصائص التالية :

$$E\varepsilon)_t) = 0$$

$$V\varepsilon)_t) = \sigma^2 \qquad \forall\ t \neq h$$

[1] -R Bourbonnais Ibid ;Page 225

$$C\,ov\,(\,\varepsilon_t.\varepsilon_{t-h}) = 0$$

و لغرض إدخال فكرة عامل التأخير ، يمكننا كتابة الصيغة على الشكل الموالي :

$$(1-\emptyset_1 L -\emptyset_2 L^2 - \ldots\ldots - \emptyset_P L^P)\, Y_t = \varepsilon_t \quad \ldots\ldots \quad (3\text{-}7)$$

فبافتراض(L) $\emptyset$ متعدد الحدود من الدرجة (P) (متعدد الحدود ل P عامل التأخير) الذي يساوي :

$$L\,)\,\emptyset\,) = (1-\emptyset_1 L -\emptyset_2 L^2 - \ldots\ldots - \emptyset_P L^P) \quad \ldots\ldots (3\text{-}8)$$

كخلاصة ، تمثل السلسلة $\ll Y_t \gg$ نموذج إنحدار ذاتي AR (P) من الدرجة (P) إذا تحققت العلاقة الموالية : [1]

$$Y\,(\,L\,)\,\emptyset_t = \varepsilon_t$$

2– نماذج المتوسطات المتحركة MA(q) :

نسمي نموذج متوسط متحرك من الدرجة (q) الذي يرمز له بالرمز MA(q) ،كل نموذج للسلسلة $\ll Y_t \gg$ يكتب وفق العلاقة التالية :

$$Y_t = \varepsilon_t + \emptyset_1 \varepsilon_{t-1} + \emptyset_2 \varepsilon_{t-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots + \emptyset_P \varepsilon_{t-q} \quad \ldots\ldots (3\text{-}9)$$

$\emptyset_j \in R \quad ، \quad j = 1 \ldots\ldots q$

و q تمثل درجة النموذج

ε_t يمثل تشويش أبيض ذو الخصائص التالية :

$$E\varepsilon)_t) = 0$$

$$V\varepsilon)_t) = \sigma^2 \qquad \forall\, t \neq h$$

$$oCv\,(\,\varepsilon_t.\varepsilon_{t-h}) = 0$$

و لغرض إدخال فكرة عامل التأخير ، يمكننا كتابة الصيغة على الشكل الموالي :

$$\emptyset\,(\,\emptyset+1) = (\,L_1\,\emptyset + L_2 L^2 - \ldots\ldots + \emptyset_P L^P)\,\varepsilon_t \quad \ldots\ldots \quad (3\text{-}10)$$

إذن نقول عن السلسلة $\ll Y_t \gg$ أنها تمثل نموذج متوسط متحرك MA(q) من الدرجة (q) إذا تحققت العلاقة التالية :

$$Y_t = L\,)\,\emptyset\varepsilon\,(_t$$

[1] -R Bourbonnais Ibid;Page 226-

المطلب الثالث :المراحل المتبعة في منهجية بوكس جنكيز

إن منهجية طريقة بوكس جنكيز في تحليل السلسلة الزمنية توضح الإجابة الإحصائية المشكلة المتعلقة باختيار ضمن القسم الواسع للنماذج ARMA النموذج الأحسن و الأمثل للسلسلة الزمنية المدروسة .

الهدف الأساسي لمنهجية بوكس جنكيز هو بناء نماذج خطية للظاهرة العشوائية و استعمالها في ميدان التنبؤ ، و هذا يكون على أساس شرح أو تفسير سلوك متغير ما من خلال خصائصه البارزة و المتمثلة في ماضي هذا المتغير المدروس . هناك مراحل أساسية ينبغي إتباعها في العمل المنهجي لاستعمال طريقة BOX JENKINX تتمثل في :[1]

_ المرحلة الأولى: فحص إستقرارية السلسلة ،و تطبيق التحويلات اللازمة لجعلها مستقرة .

_ المرحلة الثانية : تعرف النموذج المناسب من عائلة ARMA (تشخيص النموذج) .

_ المرحلة الثالثة : تقدير النموذج (تقدير المعالم).

_ المرحلة الرابعة :فحص النموذج (الاختبار) للتحقق من ملائمته للسلسلة الزمنية _ موضوع البحث_ و عندما يكون غير ملائم نعود إلى المرحلة الثانية ، و إلا ننتقل إلى المرحلة التالية (الخامسة).

_ المرحلة الخامسة : التنبؤ باستخدام النموذج المختار .

[1] - خدتم عبد القادر،مرجع سبق ذكره ،ص60- 64 .

شكل رقم (1–3):المراحل المتبعة في منهجية BOX JENKINX

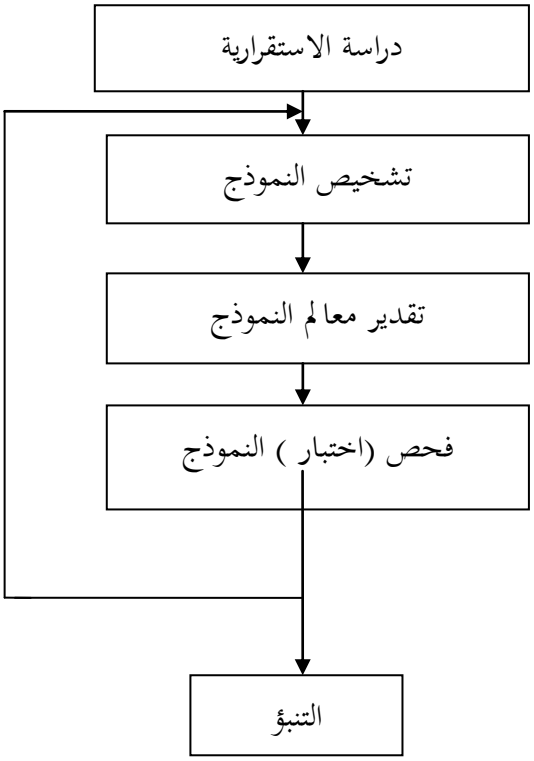

R Bourbonnais ;Econométrie (MANUEL ET EXERCICES CORRIGES) ;6édition ;DUNOD ;Paris- France 2005 ;P223

المبحث الثالث :التنبؤ بتقديم قروض من طرف الوكالة

سنتطرق في هذا الجزء لتطبيق معطيات فعلية المتمثلة في السلسلة الزمنية للوكالة الوطنية للقرض المصغر بمستغانم مستخدمين في ذلك برنامج EViews الذي يساعدنا في إجراء مختلف الاختبارات الإحصائية بالإضافة إلى الرسوم البيانية .

المطلب الأول :طبيعة السلسلة و الكشف عن المركبات

جدول رقم (3–1): الوسط الحسابي و الانحراف المعياري للسلسلة

السنوات	الوسط الحسابي $\bar{X}_i$	الإنحراف المعياري δ_i
2009	70,58	35,41
2010	107,08	72,17
2011	174,08	83,14
2012	24,33	32,27
2013	270,75	111,96

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 1

بعد حساب الوسط الحسابي و الانحراف المعياري للسلسلة الإحصائية نقوم بتحديد شكل السلسلة .

يتم الكشف عن شكل السلسلة الزمنية إذا كانت تجميعية أو جدائية و ذلك بالطريقة الاحصائية التالية :

إستعمال الأسلوب الانحداري الذي يعد من أنجع الطرق الإحصائية لتحديد شكل السلسلة الزمنية و ذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى حيث :

$$\hat{b} = \frac{\sum_{i=1}^{m} \delta_i \bar{X}_i - m\bar{\delta}\bar{\bar{X}}}{\sum_{i=1}^{m} \overline{X_i^2} - m\overline{\overline{X^2}}}$$

حيث :

- δ_i: الانحراف المعياري لكل سنة.
- $\bar{X}_i$: المتوسط الحسابي لكل سنة.
- $\bar{\bar{X}}$: المتوسط الحسابي الإجمالي.

– m: عدد السنوات .

و بعد إجرا العمليات الحسابية تحصلنا على :

$$\hat{b} = -0{,}15$$

نلاحظ أن: $|\hat{b}| > 0{,}05$ وبالتالي فان السلسلة تخضع للشكل الجدائي .

2– الكشف عن المركبات :

أ_ الكشف عن مركبة الاتجاه العام :

سنقوم باستعمال اختبار دانيال الذي يعتبر من أهم و أقوى الاختبارات الحرة التوزيع ، و هي الاختبارات التي لا تتطلب أي فرضية حول التوزيع الاحتمالي للأخطاء ،يستعين هذا الاختبار بمعامل سبيرمان الذي نقيس بواسطته الارتباط الخطي بين ترتيبين ، الرتبي R_t و الزمني t ، و بتعبير رياضي :

$$R_t = R \qquad (t)\ f \qquad t= 1{,}60$$

طريقة الاختبار :

نختبر من خلاله الفرضيتين التاليتين :

_ الفرضية الصفرية H_0:عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة الزمنية .

_ الفرضية البديلة H_1 : وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة الزمنية .

$$Z_C = r_s.\sqrt{T-1} = [1 - \frac{6\Sigma d_t^2}{T(T^2-1)} . \sqrt{T-1}\ ] = 3.75$$

حيث :

Σd_t^2 : مجموع مربعات الفرق بين الترتيبين الرتبي و الزمني =18427

T : عدد المشاهدات =60

إن كون عدد المشاهدات السلسلة الزمنية أكثر من 60 (n=30) نرفض H_0 لما :

$|r_s| > r^{\propto}/_2$ و من الجدول قيمة حرية احصائة سبيرمان لدينا :

$r^{\propto}/_2 = r_{2,5}\ \% = 0{,}5804 \quad ، \quad \propto = 5\% \quad ، \quad T = 60$

$|z_c| > r^{\propto}/_2$

و منه نرفض H_0 أي للسلسلة الزمنية مركبة الاتجاه العام .

ب – الكشف عن المركبة الفصلية :

للكشف عن المركبة الفصلية إحصائيا نستعمل اختبار kruskall _ wallis الذي يستعمل خصيصا لهذا الغرض ،نختبر من خلاله الفرضيتين :

_ الفرضية الصفرية H_0:عدم وجود المركبة الفصلية في السلسلة الزمنية .

_ الفرضية البديلة H_1 : وجود المركبة الفصلية في السلسلة الزمنية .

يقوم هذا الاختبار على حساب قيمة k w و مقارنته بالقيمة النظرية ل كاي مربع k^2 عند مستوى خطر 5 % و يكون القرار كما يلي :

$kw> k^2$: رفض الفرضية الصفرية ،ما يعني وجود المركبة الفصلية في السلسلة الزمنية .

$kw< k^2$: قبول الفرضية الصفرية ،ما يعني عدم وجود المركبة الفصلية في السلسلة الزمنية .

يتم حساب kw كما يلي :

$$kw=[\frac{12}{n(n+1)}\Sigma\frac{R_t^2}{n_t}] - n)3+1) = -178,99$$

حيث :

R_t^2 :مربع رتب المشاهدات المقابلة للشهر t

n_t : عدد المشاهدات المقابلة للشهر t

حيث أن القيمة النظرية ل كاي مربع k^2 عند مستوى خطر 5 % و درجة حرية dl=11 تساوي 19.675 أي أنها أكبر من قيمة kw ، ما يعني أن هذه الأخيرة تقع في مجال قبول الفرضية فإننا نقبل الفرضية الصفرية ، ما يعني عدم احتواء السلسلة على المركبة الفصلية .

المطلب الثاني :دراسة إستقرارية السلسلة

الطريقة البيانية :

شكل رقم (2–3) :منحنى السلسلة الغير مستقرة

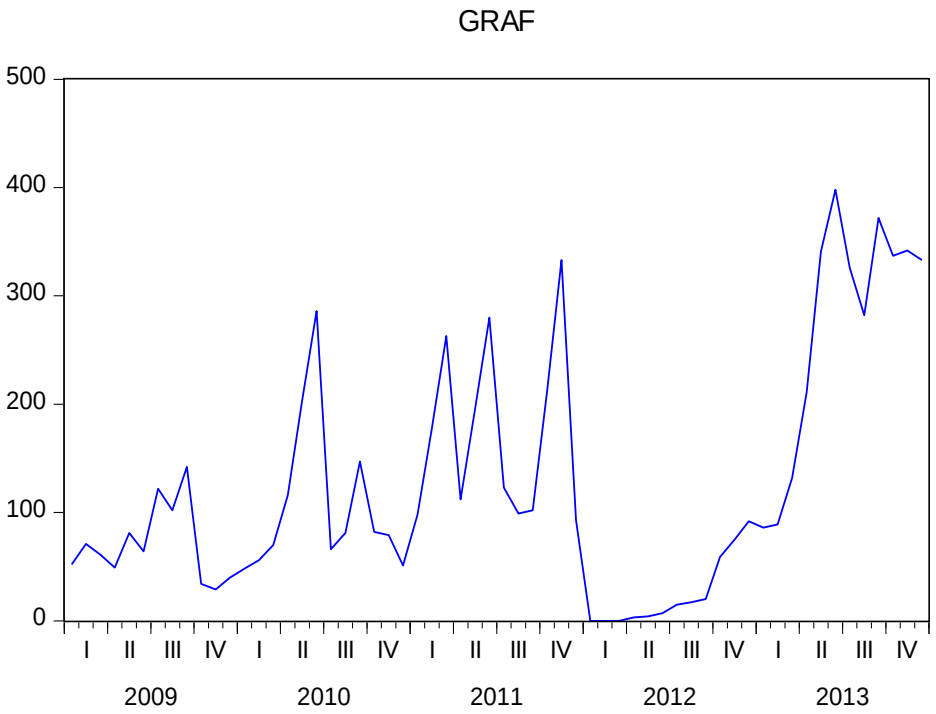

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 1

من الشكل البياني يتبين لنا أن هناك تزايد من فترة لأخرى و هذا ناتج عن وجود تذبذبات و من هنا يمكن القول أن السلسلة البيانية هي سلسلة غير مستقرة و لكن لبيان ذلك أن السلسلة مستقرة أم لا علينا بإجراء مجموعة من الاختبارات للكشف على ذلك و قبل إجراء الاختبارات سنقوم بالرسم البياني التالي :

شكل رقم(3–3): منحنى AC و PAC للسلسة

Date: 06/07/15 Time: 17:58
Sample: 2009M01 2014M12
Included observations: 60

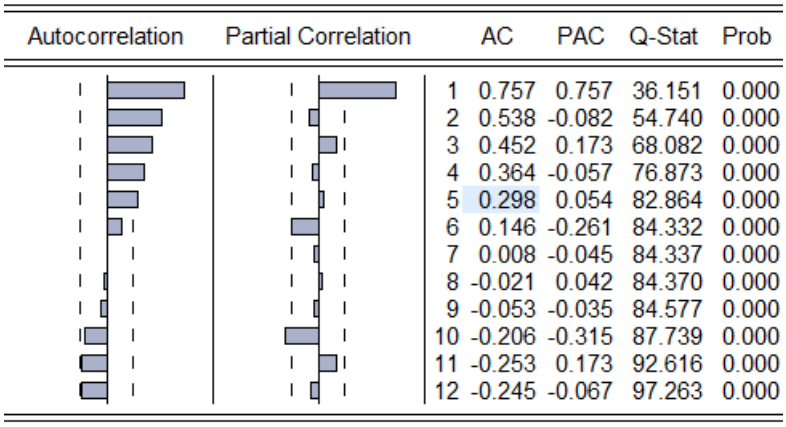

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.757	0.757	36.151	0.000
		2	0.538	-0.082	54.740	0.000
		3	0.452	0.173	68.082	0.000
		4	0.364	-0.057	76.873	0.000
		5	0.298	0.054	82.864	0.000
		6	0.146	-0.261	84.332	0.000
		7	0.008	-0.045	84.337	0.000
		8	-0.021	0.042	84.370	0.000
		9	-0.053	-0.035	84.577	0.000
		10	-0.206	-0.315	87.739	0.000
		11	-0.253	0.173	92.616	0.000
		12	-0.245	-0.067	97.263	0.000

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على EViews

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن علاقة السلسلة بالقيم السابقة لها مثلا عند الفترة T-1 تساوي حوالي 0,757 و تأخذ في تراجع تدريجي بنسب صغيرة لتصبح في الفترة T-15حوالي 0,245 -

يمكن إجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة ، يتم استخدام إحصائية Q (Ljung- Gox) و هو الاختبار الوحيد الذي يقدمه برنامج EViews ، هذه الإحصائية تؤكد :

Q-Stat = 97.263 بتأخر h = 12 و منه $K^2_{0,05}$ ،$_{12}$ = 21,026 أي نرفض Q- Stat = 97.263> الفرض العدم و منه تكون السلسلة غير مستقرة .

لدراسة إستقرارية السلسلة pnr نقوم باستعمال اختبار Dickey _ Fuller (اختبار جذر الوحدة)، أحد أهم اختبارات الاستقرارية ، سنقوم باختبار ديكي فولر المطور و ذلك باستعمال 3 نماذج .

جدول رقم(2–3): إختبار ديكي فولر باستعمال 3 نماذج:

النماذج	t المحسوبة	t المجدولة	الإحتمالات الحرجة
بدون قاطع و بدون الإتجاه الزمني	-1,10	-1,95	0,25
بالقاطع	-2,33	- 2,91	0,17
بالقاطع و بالإتجاه الزمني	- 2,76	- 3,49	0,22

من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 2

نلاحظ من خلال الجدول أن الاحتمالات الحرجة أكبر من 0,05 إذن لا يمكن رفض فرضية العدم H_0 و نقول السلسلة تحتوي على جذر الوحدة.

بما أن t_C أكبر من إحصائية t المجدولة عند مستوى معنوية 5 % و منه السلسلة غير مستقرة .

إزالة الاستقرارية :

بعد استخدام برنامج Eviews تحصلنا على المنحنى البياني التالي :

شكل رقم(4–3): منحنى السلسلة المستقرة

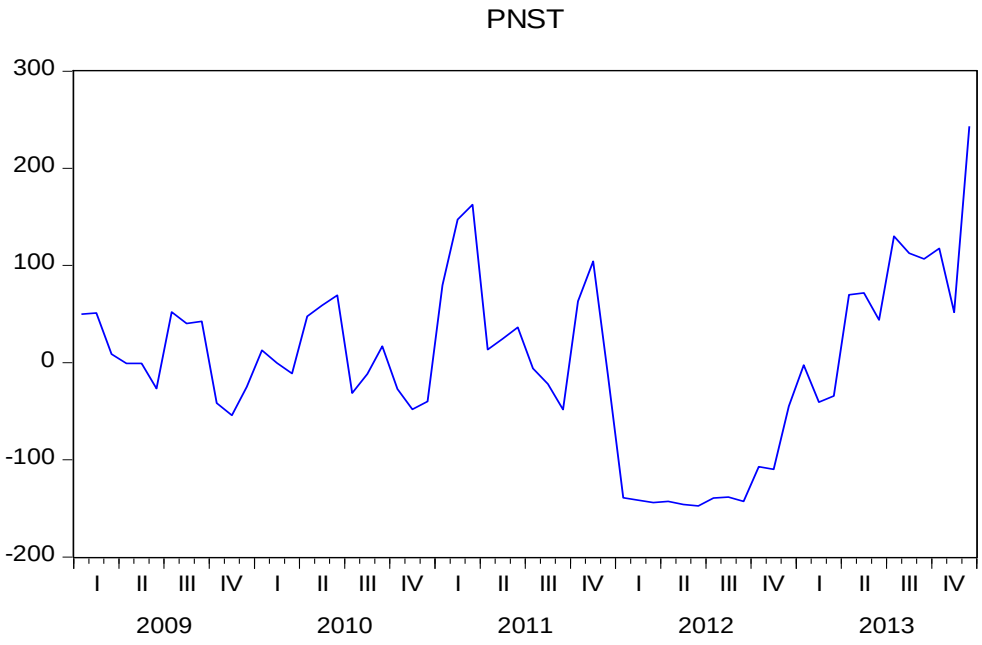

المصدر :من إعداد الطالبة

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن السلسلة مستقرة .

سنقوم من جديد بدراسة الاستقرارية باستخدام اختبار Dickey _ Fuller و تحصلنا على النتائج التالية :

جدول رقم (3–3):نتائج ديكي فولر بعد إجراء الفروقات الأولى

النماذج	t المحسوبة	t المجدولة	الإحتمالات الحرجة
بدون قاطع و بدون الإتجاه الزمني	-6.799119	-1.946549	0.00
بالقاطع	-6.429593	-2.913549	0.00
بالقاطع و بالإتجاه الزمني	-6.568873	-3.490662	0.00

من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 3

نلاحظ أن t_C القيمة المحسوبة أصغر من إحصائية t المجدولة عند مستوى معنوية 5 % أي عدم وجود جذر الوحدة و منه السلسلة مستقرة.

المطلب الثالث :تحديد نموذج (p ، q)ARMA للسلسلة

أولا:مرحلة التقدير

تحديد درجتي p و q من خلال دراسة منحنيي AC و PAC

شكل رقم (3–5) : منحنى AC و PAC للسلسة

Date: 06/07/15 Time: 18:01
Sample: 2009M01 2014M12
Included observations: 60

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.715	0.715	32.245	0.000
		2	0.537	0.052	50.740	0.000
		3	0.427	0.052	62.634	0.000
		4	0.382	0.098	72.330	0.000
		5	0.316	-0.019	79.082	0.000
		6	0.161	-0.202	80.868	0.000
		7	0.111	0.068	81.739	0.000
		8	0.109	0.061	82.596	0.000
		9	0.021	-0.181	82.628	0.000
		10	-0.167	-0.289	84.691	0.000
		11	-0.294	-0.101	91.268	0.000
		12	-0.375	-0.166	102.15	0.000

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الشكل (3–4)

من الشكل نلاحظ أن دالة الارتباط الذاتي الجزئي تنعدم بعد أول ارتباط لأنه يختلف عن الصفر أي p=1 و كذلك p=10 أما بالنسبة لدالة الارتباط الذاتي فتكون عند(q = 12 ،q =11 ،q = 5 ،q =4 ،q= 3 ، q= 1 ،q = 2)

بعد تحديد درجتي كل من p و q نقوم بتقدير مختلف النماذج ل ARMA

حيث نقوم بتقدير معالم النموذج **AR**،MA و ARMA.

جدول رقم (4–3):تقدير معالم النموذج

النموذج	R	AKAIKE	SCHWARS
AR (1)	5,9	10,90	10,93
AR (10)	3	11,90	11,94
MA (1)	4.7	17،11	15،11
MA (2)	0,21	11,58	11,56
MA (3)	0,22	11,57	11,55
MA (4)	0,13	11,68	11,65
MA (5)	0,15	11,66	11,64
MA (11)	0,31	11,44	11,42
MA (12)	0,42	11,27	11 ;25
ARMA(1 ;1)	0.60	10,99	10 ;95
ARMA(10 ;1)	0.54	11 ;27	11 ;23
ARMA(1 ;2)	0.61	10 ;97	10 ;92
ARMA(10 ;2)	0,24	11,78	11,73
ARMA(1 ;3)	0,60	10,99	10,95
ARMA(10 ;3)	0,29	11,71	11,67

ARMA(1 ;4)	0,60	11	10,95
ARMA(10 ;4)	0,15	11,89	11,84
ARMA(1 ;5)	0,79	10,92	10,88
ARMA(10 ;5)	0,27	11,75	11,70
ARMA(1 ;11)	0,61	10,95	10,91
ARMA(10 ;11)	0,37	11,60	11,55
ARMA(1 ;12)	0,73	10,61	10,56
ARMA(10 ;12)	0,43	11,49	11,44

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الشكل (5–3)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن معامل التحديد من ضعيف إلى ضعيف جدا حيث أنه مفسر بنسبة قليلة و الباقي يعود إلى المتغيرات العشوائية .

اختيار أفضل نموذج يكون على أساس معايير إحصائية :

من خلال جدول المقارنة بين مختلف معايير جدول المفاضلة حسب معيار Akaike و Schwars .

و من خلال المفاضلة بين النماذج السابقة نجد أن النموذج الأفضل هو **ARIMA(1 ;1 ;12)** لأنه يحقق أقل قيمة للمعيارين.

ثانيا:مرحلة الفحص الشخصي

أ– اختبار صلاحية النموذج :

نختبر صلاحية النموذج ARMA من خلال دراسة البواقي

شكل رقم(3–6): منحنى AC و PAC لدراسة البواقي

Date: 06/07/15 Time: 17:41
Sample: 2009M02 2013M12
Included observations: 59
Q-statistic probabilities adjusted for 2 ARMA term(s)

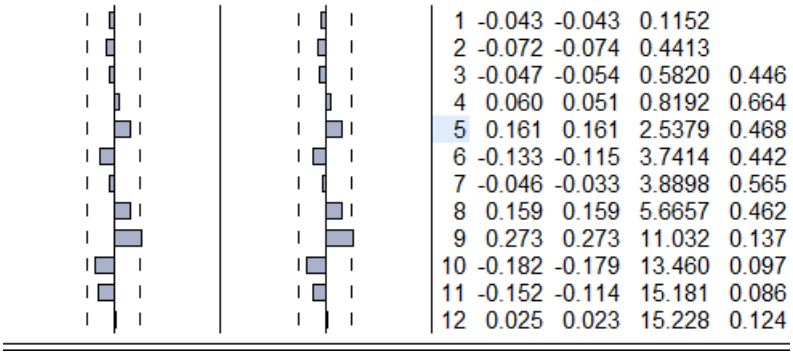

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.043	-0.043	0.1152	
		2	-0.072	-0.074	0.4413	
		3	-0.047	-0.054	0.5820	0.446
		4	0.060	0.051	0.8192	0.664
		5	0.161	0.161	2.5379	0.468
		6	-0.133	-0.115	3.7414	0.442
		7	-0.046	-0.033	3.8898	0.565
		8	0.159	0.159	5.6657	0.462
		9	0.273	0.273	11.032	0.137
		10	-0.182	-0.179	13.460	0.097
		11	-0.152	-0.114	15.181	0.086
		12	0.025	0.023	15.228	0.124

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على EViews

من خلال دالة الارتباط نلاحظ أن معظم المعاملات تقع داخل مجال الثقة و للتأكيد نعتمد على اختبار Ljungbox من أجل التأخير 12 حيث نقارن Q Stat بالقيمة الإحصائية k^2 ،من خلال الشكل نأخذ القيمة 15,228 الموافقة للتأخير 12 أما قيمة $k^2_{(11\text{،}5\%)}$=19,675

بما أن $Q\ Stat < k^2_{(11\text{،}5\%)}$ فإن البواقي عبارة عن شوشرة بيضاء .

ب :اختبار طبيعة التوزيع لبواقي النموذج المقدر

هذا الاختبار يساعدنا على معرفة إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي و بالاعتماد على المدرج التكراري للبواقي .

شكل رقم (7–3): اختبار طبيعة التوزيع لبواقي النموذج المقدر

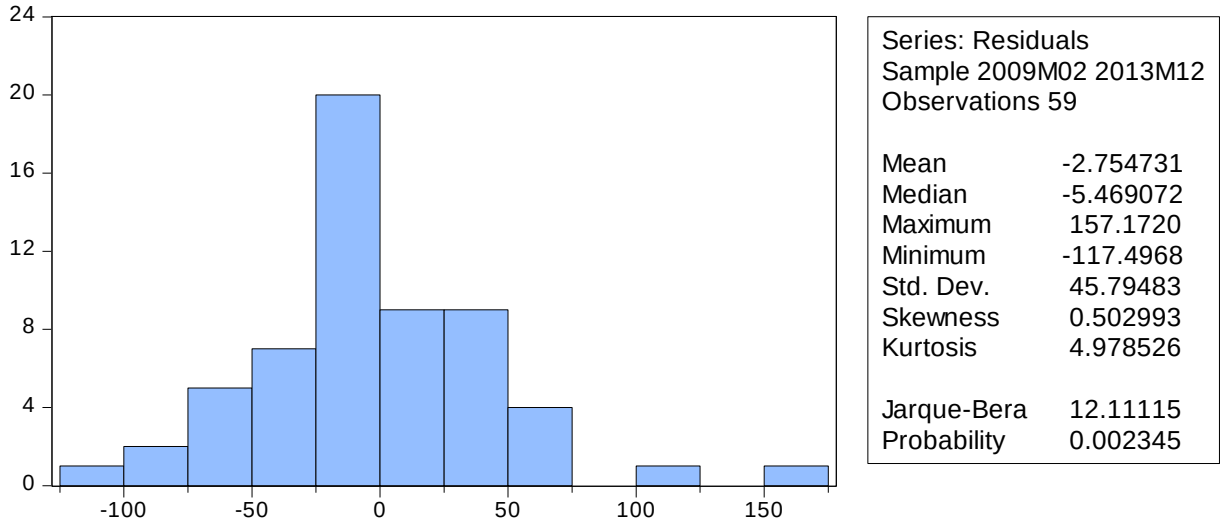

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 4

1-**إختبار Skewness**: يستعمل لاختبار فرضية العدم

$H_0: V_1 = 0$
$H_1: V_1 \neq 0$

و ذلك بالاعتماد على الإحصائية التالية :

$$V_1 = (\beta_1 - 0) / (6 / n)^{1/2} = 0{,}50 / \sqrt{6/60} = 1{,}81$$

بما أن $1{,}96 > 1{,}81$ فسلسلة البواقي متناظرة .

2-**إختبار Kurtosis**: يستعمل لاختبار فرضية التسطح الطبيعي

$H_0: V_2 = 0$
$H_1: V_2 \neq 0$

و ذلك بالإعتماد على الإحصائية التالية

$$V_2 = (\beta_2 - 3) / (24 / n)^{1/2} = 4{,}98 - 3 / \sqrt{24/60} = 3{,}13$$

بما أن $3{,}13 > 1{,}96$ فلا يوجد تسطح طبيعي لسلسلة البواقي .

3 – اختبار jarque–Bera: يستعمل للكشف عن السلسلة إذا كانت تتبع توزيع طبيعي

$$n) = S/6) (\beta_1)^2 + n / 24 (\beta_2 - 3)^2 \sim k^2_{1-\alpha}$$

$S = (60/6)(0,50)^2 + (60/24)(4,98-3)^2 = 12,30$

لدينا: $k^2_{0,95} = 5,991 < 12,30$ ما يعني أننا نرفض فرضية التوزيع الطبيعي .

و بما أن الاحتمال $0,05 > 0,002$ أيضا الأخطاء لا تتبع توزيع طبيعي .

4- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

لإجراء هذا الاختبار تستعمل إحصائية "دوربن–واتسون"، نجد أن DW=1, 87 وهي تقع ضمن مجال الثقة لقبول فرضية عدم وجود ارتباط بين الأخطاء، ومنه النموذج صالح للتنبؤ.

ومن كل ما سبق نستنتج أن النموذج المختار مقبول إحصائيا.

المطلب الرابع : قياس جودة التنبؤ

من خلال المراحل السابقة من الدراسة وجدنا أن أفضل نموذج ممثل لبيانات السلسلة محل الدراسة (عدد مناصب الشغل خلال الفترة(2009–2013)) هو نموذج مختلط من الدرجة **ARIMA(1 ;1 ;12).**

و إنطلاقا من ذلك يمكننا توقع عدد مناصب شغل خلال سنة لاحقة (تكون قصيرة نوعا ما).

بالإعتماد على Spss و بعد إدخال المعطيات تحصلنا على :

جدول رقم (3–5): قيمة التنبؤ

Prévision

	Modèle	61
	Prévision	334.42
nt-Modèle_1	UCL	479.17
	LCL	189.67

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على Spss

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة التنبؤ لشهر جانفي 2014 أي القيمة 61 كانت 334 و هي قيمة متوقعة بناءا على متغيرات سابقة نقول أننا لا نستطيع التنبؤ بإستخدام السلاسل الزمنية لأنها تخضع لتأثير متغيرات أخرى ، البترول يؤثر على أغلب المتغيرات ففي الآونة الأخيرة نلاحظ انخفاض في أسعار البترول و هذا ما يؤثر سلبا على التشغيل .

التشغيل خاضع لقرارات إدارية غير مرتبط بمتغيرات أخرى .

خلاصة :

في هذا الفصل قد قمنا أولا بتقديم لمحة تاريخية عن الوكالة الوطنية للقرض المصغر لولاية مستغانم ومن ثم الدراسة التنبؤية باستعمال منهجية "بوكس–جنكيز" على السلسلة الزمنية لعدد المناصب التي تقدمها ، وهذا انطلاقا من 2009 إلى 2013 ، ولكن قبل البدء في التنبؤ كان لابد من دراسة و كشف طبيعة السلسلة و إجراء الاختبارات الإحصائية عليها .

لقد حاولنا من خلال الدراسة التي قمنا بها حل الإشكالية المطروحة و الإجابة على التساؤلات المذكورة في المقدمة ، فقد بدأنا بحثنا في التطرق إلى مفهوم التشغيل و البطالة التي لا زالت تعاني منها كل الدول بما فيها الدول المتطورة التي لم تستطع القضاء عليها كليا بل التخفيف من حدتها ، حيث يعتبر التشغيل قضية دولة أو قضية حكومة في حين أن التشغيل هو عملية مرتبطة بالبنية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع و هو ما يجعلنا نعتبره قضية مجتمع بالأساس ،ذلك أن التشغيل يعني إيجاد فرص عمل ،بهدف التقليل من الآثار الناجمة عن البطالة وذلك بتحقيق التشغيل الأمثل .

إن هشاشة الاقتصاد الجزائري أدى إلى ظهور مشكلة البطالة التي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية ، فالسياسات التشغيلية قد عملت على التقليص من حدة البطالة .

فيما يتعلق بحالة الجزائر هناك جهود معتبرة في مجال دعم التشغيل فقد أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ، لكن لهذه الإصلاحات أثر سلبي على مستوى التشغيل و البطالة ، حيث وصل معدل البطالة سنة 2000 إلى 29,80 %.

أخذت الجزائر مجموعة من التدابير كإجراءات لمكافحة البطالة تمثلت في مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل ك (الإدماج المهني ، برنامج تشغيل الشباب و عقود ما قبل التشغيل ...) و هي موجهة لفئة الشباب التي تمثل أكثر من ثلثي المجتمع .

حققت الجزائر نتائج إيجابية في مجال التشغيل لكن أغلبها كانت غير فعالة نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها .

تعتمد الجزائر على قطاع المحروقات بصفة خاصة ، فمن التوصيات الموجهة إليها الاعتماد على قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات كالبناء و الأشغال العمومية و الخدمات و الفلاحة بما أن الجزائر تمتلك أراضي فلاحية صالحة للزراعة و هي غير مستغلة ، فعليها بتوجيه و تشجيع الشباب بخدمتها و ذلك بتقديم استثمارات وطنية لهذا القطاع .

للقيام بدراسة قياسية لموضوع بحثنا عن واقع التشغيل في ولاية مستغانم قمنا باختيار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية مستغانم خلال الفترة 2009-2013 .

كانت لدينا معطيات تضم أكثر من 50 مشاهدة ،فقمنا بتطبيق منهجية بوكس – جنكيز على السلاسل الزمنية ، وقبل إجراء الدراسة ،قمنا بالكشف عن المركبات التي تحتويها و الكشف عن إستقرارية السلسلة أو عدمها، فوجدنا السلسلة غير مستقرة و ذلك عبر اختبار ديكي فولر الذي يبين ذلك و بعدها قمنا بإزالة مركبة الاتجاه العام الذي يؤدي إلى استقرارية السلسلة .

و في الأخير قمنا باختيار النموذج الأفضل من بين عدة نماذج تحصلنا عليها بعد استخدام معايير المفاضلة (أقل قيمة لمعايير (HQIC ، SIC،AIC) الذي بواسطته قمنا بإجراء دراسة تنبؤية لشهر جانفي 2014 .

نتائج الدراسة :

استنتاجنا هدا هو عبارة عن إجابة على الأسئلة التي قمنا بطرحها سابقا و على الإشكالية بصفة عامة :

– الاصلاحات الاقتصادية تساهم بشكل فعال في تخفيض معدل البطالة ؛

– من خلال هذه الدراسة وجدنا أن مستوى التشغيل منخفض في ولاية مستغانم إلا أن الحكومة الجزائرية وضعت أجهزة للتخفيف من حدة البطالة ؛

– لا يمكن التنبؤ بمعدل التشغيل بواسطة بوكس جنكيز لأنه مرتبط بمتغيرات أخرى ؛

توصيات :

بناءا على النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، يمكن تلخيص بعض التوصيات في النقاط التالية :

– زيادة عدد مناصب شغل خاصة لفئة الشباب .

– لكي يكون هناك تشغيل جيد يجب التركيز على قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات كالفلاحة و البناء .

آفاق الدراسة:

– محاولة إيجاد بدائل خارج قطاع المحروقات بإعتبار اقتصادها اقتصاد ريعي .

–كيف للجزائر أن تنعش إقتصادها من خلال سياسات التشغيل .

المراجع باللغة العربية :

أ- الكتب :

1- أسامة السيد عبد السميع،مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية ،الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي ، مصر،2008.

2- أحمد علي دغيم،المعجزة الاقتصادية والقضاء نهائيا على البطالة،المكتبة الأكادمية،مطابع الدار الهندسية ،القاهرة .

3- إبراهيم محمود عبد الرحمن،حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة،دار الفتح للتجليد الفني ،الأردن، الطبعة الأولى.

4- عبد الرحمن يسرى أحمد،النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية،الدار الجامعية ،الإسكندرية،الطبعة الثانية،2004

5- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009 .

6- محمد نبيل جامع،البطالة قنبلة موقوتة فك شفراتها و حديث مع الشباب،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2008 .

7- محمد قرقيب، عرض حول التوجيه و الإرشاد في برنامج و أجهزة التشغيل بالجزائر، 2005 .

8- محد طاقة و حسين عجلان حسن،اقتصاديات العمل،إسراء للنشر والتوزيع ،الأردن،الطبعة الأولى ،2008 .

9 - متحت القريشي،اقتصاديات العمل،دار الوائل للنشر،الأردن،الطبعة الأولى،2007 .

10- مدني بن شهرة ،الإصلاحات الاقتصادية و سياسة التشغيل ،دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى،عمان ،2009.

11- نورالدين،التشغيل و البطالة في الجزائر،دار الغرب للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى ،الجزائر،2009

ب- الأطروحات و المذكرات :

1- دحماني محمد ادريوش ،إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد التنمية،2012-2013 .

2- سايح حنان و بوعناني فاطمة الزهراء،سياسة التشغيل في الجزائر،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ، 2013-2014.

3- مقدم زينة ،أثر الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل و البطالة في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ،2013/2012 .

4- مولاي لخضر عبد الرزاق،تقييم أداء سياسة الشغل في الجزائر2000 -2011، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،الجزائر .

5- مسعودي زكرياء، سياسة التشغيل و فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، جامعة سطيف .

6- خديم عبد القادر ، دراسة تحليلية و تنبؤية لمبيعات الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية و لواحقها ،مذكرة تخصص لنيل شهادة ماستر ، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ،سنة 2012-2013 .

ج- المداخلات :

1- أحمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 26-27 أفريل 2009.

2- د عبد الحميد قومي،سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011 بجامعة المسيلة .

3- غالم عبد الله،ملتقى دولي حول إستراتيجية الدولة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011،جامعة المسيلة.

4- سرير عبد الله رابح،سياسة التشغيل في الجزائر و معضلة البطالة،ملتقى سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،يومي 13-14 أفريل 2011.

د- المواقع الالكترونية :

1- عبد القادر زياني ,الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على التشغيل

http://algerianexpert.maktoobblog.com/date/2015/12

2- وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، معطيات حول التشغيل والبطالة في الجزائر و الديوان الوطني للإحصاءات ، تاريخ الزيارة16مارس 2015 .

www.mtess.gov.dz/mts

المراجع باللغة الأجنبية :

1-commission « perpectives de développement economique et social » ,rapport .regards sur la politique monétaire en algerie2005 ,p152

2 -R Bourbonnais ;Econométrie (MANUEL ET EXERCICES CORRIGES) 6édition ;DUNOD ;Paris- France 2005 .

ملحق رقم 1: عدد مناصب العمل المقدمة من طرف وكالة القرض المصغر بولاية مستغانم

	2009	2010	2011	2012	2013
جانفي	52	48	98	0	86
فيفري	71	56	177	0	89
مارس	61	70	263	0	132
أفريل	49	116	112	3	211
ماي	81	203	196	4	341
جوان	64	286	280	7	398
جويلية	122	66	123	15	326
أوت	102	81	99	17	282
سبتمبر	142	147	102	20	372
أكتوبر	34	82	213	59	337
نوفمبر	29	79	333	75	342
ديسمبر	40	51	93	92	333

المصدر :الوكالة الوطنية للقرض المصغر بولاية مستغانم

ملحق رقم 2: نتائج اختبار ديكي فولر

أولا:بدون قاطع و بدون الإتجاه الزمني:

Null Hypothesis: PNR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.098231	0.2438
Test critical values:	1% level	-2.604746	
	5% level	-1.946447	
	10% level	-1.613238	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PNR)
Method: Least Squares
Date: 05/19/15 Time: 11:16
Sample (adjusted): 2009M02 2013M12
Included observations: 59 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PNR(-1)	-0.062375	0.056795	-1.098231	0.2766

R-squared	0.016151	Mean dependent var	4.762712
Adjusted R-squared	0.016151	S.D. dependent var	73.18030
S.E. of regression	72.58695	Akaike info criterion	11.42425
Sum squared resid	305594.2	Schwarz criterion	11.45946
Log likelihood	-336.0154	Hannan-Quinn criter.	11.43800
Durbin-Watson stat	2.027787		

ثانيا: بالقاطع و الاتجاه الزمني :

Null Hypothesis: PNR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=22)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.761009	0.2173
Test critical values:	1% level	-4.121303	
	5% level	-3.487845	
	10% level	-3.172314	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ugmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PNR)
Method: Least Squares
Date: 05/19/15 Time: 12:05
Sample (adjusted): 2009M02 2013M12
Included observations: 59 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PNR(-1)	-0.252340	0.091394	-2.761009	0.0078
C	10.26236	18.92000	0.542408	0.5897
@TREND(2009M01)	0.875794	0.583728	1.500345	0.1391

R-squared	0.122194	Mean dependent var	4.762712
Adjusted R-squared	0.090844	S.D. dependent var	73.18030
S.E. of regression	69.77719	Akaike info criterion	11.37800
Sum squared resid	272655.9	Schwarz criterion	11.48364
Log likelihood	-332.6510	Hannan-Quinn criter.	11.41924
F-statistic	3.897708	Durbin-Watson stat	1.881237
Prob(F-statistic)	0.026011		

ثالثا: بالقاطع:

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=22)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.329228	0.1664
Test critical values:	1% level	-3.546099	
	5% level	-2.911730	
	10% level	-2.593551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PNR)
Method: Least Squares
Date: 05/19/15 Time: 11:35
Sample (adjusted): 2009M02 2013M12
Included observations: 59 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PNR(-1)	-0.196663	0.084433	-2.329228	0.0234
C	29.52558	14.04849	2.101691	0.0400

R-squared	0.086909	Mean dependent var	4.762712
Adjusted R-squared	0.070890	S.D. dependent var	73.18030
S.E. of regression	70.53877	Akaike info criterion	11.38351
Sum squared resid	283615.9	Schwarz criterion	11.45394
Log likelihood	-333.8136	Hannan-Quinn criter.	11.41100
F-statistic	5.425305	Durbin-Watson stat	1.910720
Prob(F-statistic)	0.023414		

ملحق رقم 3: ناتئج اختبار ديكي فولر بعد إجراء الفروقات الأولى

أولا :بالقاطع :

Null Hypothesis: D(PNRSA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.429593	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.550396	
	5% level	-2.913549	
	10% level	-2.594521	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PNRSA,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/15 Time: 09:57
Sample (adjusted): 2009M04 2013M12
Included observations: 57 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PNRSA(-1))	-1.280368	0.199137	-6.429593	0.0000
D(PNRSA(-1),2)	0.294041	0.147323	1.995899	0.0510
C	7.611272	7.624606	0.998251	0.3226

R-squared	0.492362	Mean dependent var	4.103312
Adjusted R-squared	0.473561	S.D. dependent var	79.07220
S.E. of regression	57.37174	Akaike info criterion	10.98818
Sum squared resid	177741.9	Schwarz criterion	11.09571
Log likelihood	-310.1630	Hannan-Quinn criter.	11.02997
F-statistic	26.18750	Durbin-Watson stat	1.873671
Prob(F-statistic)	0.000000		

ثانيا: بالقاطع و الاتجاه الزمني :

Null Hypothesis: D(PNRSA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.568873	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.127338	
	5% level	-3.490662	
	10% level	-3.173943	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PNRSA,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/15 Time: 09:58
Sample (adjusted): 2009M04 2013M12
Included observations: 57 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PNRSA(-1))	-1.310130	0.199445	-6.568873	0.0000
D(PNRSA(-1),2)	0.312973	0.147282	2.124993	0.0383
C	-10.41285	16.16036	-0.644346	0.5221
@TREND(2009M01)	0.584512	0.462795	1.263006	0.2121

R-squared	0.507194	Mean dependent var	4.103312
Adjusted R-squared	0.479300	S.D. dependent var	79.07220
S.E. of regression	57.05816	Akaike info criterion	10.99361
Sum squared resid	172548.6	Schwarz criterion	11.13698
Log likelihood	-309.3179	Hannan-Quinn criter.	11.04933
F-statistic	18.18248	Durbin-Watson stat	1.914835
Prob(F-statistic)	0.000000		

ثالثا: بدون قاطع و بدون اتجاه زمني :

Null Hypothesis: D(PNRSA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.799119	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.605442	
	5% level	-1.946549	
	10% level	-1.613181	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PNRSA,2)
Method: Least Squares
Date: 05/28/15 Time: 09:59
Sample (adjusted): 2009M03 2013M12
Included observations: 58 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PNRSA(-1))	-1.002638	0.147466	-6.799119	0.0000

R-squared	0.446844	Mean dependent var	3.283867
Adjusted R-squared	0.446844	S.D. dependent var	78.62358
S.E. of regression	58.47585	Akaike info criterion	10.99220
Sum squared resid	194907.3	Schwarz criterion	11.02772
Log likelihood	-317.7737	Hannan-Quinn criter.	11.00603
Durbin-Watson stat	1.798584		

ملحق رقم 4: نتائج (1,12) ARMA

Dependent Variable: PNST
Method: Least Squares
Date: 05/25/15 Time: 17:32
Sample (adjusted): 2009M02 2013M12
Included observations: 59 after adjustments
Convergence achieved after 9 iterations
MA Backcast: 2008M02 2009M01

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	0.790892	0.099176	7.974611	0.0000
MA(12)	-0.825594	0.049784	-16.58340	0.0000

R-squared	0.726051	Mean dependent var	-0.845625
Adjusted R-squared	0.721245	S.D. dependent var	87.65551
S.E. of regression	46.27973	Akaike info criterion	10.54060
Sum squared resid	122083.4	Schwarz criterion	10.61102
Log likelihood	-308.9476	Hannan-Quinn criter.	10.56809
Durbin-Watson stat	1.868984		

Inverted AR Roots		.79		
Inverted MA Roots	.98	.85+.49i	.85-.49i	.49-.85i
	.49+.85i	-.00-.98i	-.00+.98i	-.49-.85i
	-.49+.85i	-.85+.49i	-.85-.49i	-.98

ملخص :

يعالج موضوع المذكرة واقع و آفاق التشغيل في ولاية مستغانم خلال الفترة 2009-2013 .

اعتمدت الحكومة الجزائرية سياسات إصلاحية في المجال الاقتصادي حيث شكلت وكالات متخصصة في دعم و ترقية الشباب الذي يمثل ثلثي المجتمع من أجل التخفيف من حدة البطالة التي يعاني منها مختلف دول العالم، فسنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال التعرض لمختلف الإجراءات و التدابير التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في مجال التشغيل و إلى أين وصلت و التعرض للصعوبات و العراقيل التي حالت دون ذلك.

بهدف بعث و إثراء النقاش و المعالجة الفنية للموضوع تم استعراض الإطار المفاهيمي للتشغيل و البطالة .

اعتمدنا على الوكالة الوطنية للقرض المصغر بولاية مستغانم فبعد الحصول على المعطيات الضرورية قمنا بإجراء الدراسة القياسية عليها من أجل التنبؤ بعدد مناصب الشغل في 2014 و ذلك بالاعتماد على منهجية بوكس جنكيز .

الكلمات المفتاحية :

التشغيل ، السلاسل الزمنية ، التنبؤ .